

Distr.: General
21 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2024

من 3 أيار/مايو إلى 7 كانون الثاني/يناير 2024، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – مراجعة الحسابات

الداخلية والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق

بشأن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام

2023

الملخص

استجابة لقرارات المجلس التنفيذي رقم 2/2015 و13/2015 و15/2022 و22/2022 وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة، يقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا مرفقًا يتناول خدمات مراجعة الحسابات الداخلية والتحقق، والخدمات الاستشارية للعام المنتهي يوم 31 ديسمبر عام 2023.

يتضمن التقرير معلومات عن: (أ) مهام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق واختصاصاته؛ (ب) رأي المراجعة الداخلية للحسابات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ج) بيان استقلالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ومطابقته للمعايير المهنية؛ (د) موارد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في عام 2023؛ (هـ) نتائج تنفيذ خطة المراجعة القائمة على المخاطر لعام 2023؛ (و) تقرير التقييمات وحالات المراجعة المهمة والتوصيات؛ (ز) أنشطة المراجعة الداخلية ونتائجها؛ (ح) التحقيقات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بطبيعة الحالات الواردة، والتي تم التحقيق فيها، والإجراءات المتخذة؛ (ط) الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2023؛ (ي) الأنشطة الأخرى المضطلع بها في عام 2023؛ (ك) الطريق المقترح للمضي قدمًا في العام القادم وما بعده.

تتوفر المرفقات الملحقة بهذا التقرير على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفقًا لما طلبه المجلس التنفيذي في قراره 22/2022، وحسب الاقتضاء، فإن علامات الخطر المحتملة، والمخاطر الناشئة، وقضايا الرقابة الداخلية، ونتائج مراجعة الحسابات، وحالة التحقيقات، الناتجة عن عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في عام 2023 تتطلب اهتمامًا خاصًا من المجلس التنفيذي، على النحو التالي:

(أ) تركز سياسات الصندوق وإجراءات التشغيل الموحدة، التي توجه الاستجابة الإنسانية، في الغالب على الإجراءات التي تشكل استجابة فورية في بداية حالات الطوارئ. ولم يكن هناك إطار شامل لتوجيه المكاتب القطرية في عملية دمج مساعداتها في مجال الاستجابة الإنسانية وتفعيلها بشكل كامل في وثائق البرامج القطرية الحالية. ونتيجة لذلك، مرت المكاتب القطرية عبر سياقات إنسانية هشة دون اتباع نهج منظم لتخطيط المساعدات الإنسانية وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها.



(ب) كان عدم كفاية التخطيط للنتائج والإبلاغ عنها مشكلة منتشرة تمت ملاحظتها في 15 من أصل 24 عملية مراجعة أجريت في عام 2023، ما استلزم تعزيز عمليات مراجعة ضمان الجودة الحالية لضمان صياغة خطط نتائج الجودة، وتحسين المراقبة البرنامجية وإعداد التقارير، وتحسين المساءلة للحصول على النتائج من خلال موازنة أهداف الأداء الفردي للموظفين مع خطط نتائج المكاتب.

(ج) لم يتم تحسين الهياكل التنظيمية وترتيبات التوظيف في المكاتب القطرية على النحو الأمثل لتنفيذ البرامج وعملياته في 8 من أصل 24 عملية مراجعة أجريت في عام 2023، وذلك بسبب التأخير في اتخاذ إجراء المراجعات أو تقييمات إعادة التنظيم، لا سيما بعد بدء دورات برنامجية جديدة عادة ما تتطلب مثل هذه المراجعات أو التقييمات لتحسين الموارد البشرية. وتفاقت هذه المشكلة نتيجة لعمليات التوظيف المطولة التي أدت إلى زيادة الوظائف الشاغرة في المناصب الرئيسية.

(د) كانت هناك حاجة إلى مراجعة حسابات ستة مكاتب قطرية في عام 2023 للاستفادة من أحكام السياسة الجديدة لإدارة المخاطر المؤسسية لوضع خطط العمل التي تحدد وتقيم وتخفف المخاطر الحرجة أو العالية وتنفيذها والإبلاغ عنها، باستخدام أداة إدارة المخاطر المؤسسية.

(هـ) من ضمن 12 عملية مراجعة أجرتها المكاتب القطرية في عام 2023، كانت هناك فجوات كبيرة في عمليات اختيار الشركاء المنفذين وإدارتهم، مما يدل على الحاجة إلى تعزيز العملية من خلال استخدام الأساليب التنافسية لاختيار الشركاء المنفذين، والاستخدام الفعال لبوابة شركاء الأمم المتحدة لتسجيل الشركاء المنفذين وإدارتهم، وتحويل الأموال إلى الشركاء في الوقت المناسب.

(و) لوحظت نقاط ضعف في التخطيط والتقييم والإدارة والتوزيع ورصد الإمدادات البرنامجية في 15 مراجعة للمكاتب القطرية. هناك حاجة إلى تعزيز إدارة لوائح البرامج من خلال تدريب الموظفين على السياسات والإجراءات المعمول بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بصياغة النواتج المتعلقة باللوائح وإدراجها (والتدابير المصاحبة مثل المستهدفات ومرحل الإنجاز الرئيسية) في خطط نتائج المكاتب القطرية، وتوزيع لوائح البرامج بناءً على تقييمات الاحتياجات والظروف المثلى لتخزين السلع.

(ز) في التحقيقات، بلغ إجمالي الحالات في عام 2023 474 مقارنة بعدد 404 في عام 2022. وبلغه 167 حالة كان عدد الحالات الجديدة الواردة في عام 2023 مشابهة لتلك الموجودة في عام 2022 (166). وتم إغلاق ما مجموعه 160 حالة حتى نهاية عام 2023 مقارنة بـ 98 حالة في عام 2022. ويعكس ارتفاع عدد الحالات، سواء الواردة أو المغلقة في عام 2023، جهود مكتب خدمات التدقيق والتحقيق واستراتيجيته في معالجة الحالات الواردة ذات الأولوية العالية لمنع تراكم الحالات في المستقبل مع معالجة الحالات المفتوحة المرحلة من السنوات السابقة في الوقت نفسه.

(ح) شملت الحالات الجديدة الواردة (167) عبر المناطق الجغرافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 8 حالات من المقر الرئيسي (5 في المائة)، و27 حالة من منطقة الدول العربية (16 في المائة)، و48 حالة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (29 في المائة)، و43 من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (26 في المائة)، و12 من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (7 في المائة)، وتسعة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (5 في المائة)، و20 من غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ووسط أفريقيا (5 في المائة).

(ط) اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، بلغ عدد الحالات في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) (474) التي تتعلق بادعاءات الاحتيال/المخالفات المالية (250 حالة، 52 في المائة من إجمالي عدد الحالات)، والسلوك المحظور (85 حالة، 18 في المائة)، وسوء السلوك الجنسي (75 حالة، 16 في المائة)، والمخالفات الأخرى (61 حالة، 13 في المائة)، والانتقام والتأثر (ثلاث حالات، 1 في المائة). من بين 160 حالة تم إغلاقها في عام 2023، كانت الأنواع الثلاثة الأولى من الادعاءات التي تم إغلاقها هي التحرش/إساءة استخدام السلطة في مكان العمل (29 حالة، 18 في المائة من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها)؛ واحتيال الشركاء المنفذين (24 حالة، 15 في المائة)؛ والممارسات المحظورة (24 حالة، 15 في المائة).

(ي) كانت أسباب مشكلات المراجعة الداخلية التي تمت ملاحظتها في عام 2023 هي عدم كفاية "التوجيهات" أو محدوديتها بنسبة 62 في المائة، تليها عدم كفاية "الموارد" (أي الموارد البشرية أو المالية، بما في ذلك التدريب) بنسبة 16 في المائة. وجاءت "المبادئ التوجيهية" (نقص السياسات أو عدم كفايتها) في المرتبة الثالثة بنسبة 13 في المائة. وبلغت نسبة "الأخطاء" (أي البشرية أو المتعمدة) و"العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة الصندوق" 9 في المائة.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي:

أن يحيط علماً بما يلي: (أ) هذا التقرير (DP/FPA/2024/6)، الذي تمت مواعته مع تقارير الصناديق والبرامج الأخرى، تمثيلاً مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020؛ و(ب) رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) بشأن مدى كفاية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة وفعاليتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في هذا التقرير؛ و(ج) التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (DP/FPA/2024/6/Add.1)؛ و(د) رد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير (DP/FPA/2024/CRP.2)؛ و

أن يوضح دعمه المستمر لتعزيز وظائف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) في تنفيذ مهامه واختصاصاته وسبل المضي قدماً الموضحة في هذا التقرير لتحسين أداء وفعاليت مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS).

المحتويات

4.....	I. المقدمة
4.....	II. المهام والاختصاصات
4.....	III. الآراء
4.....	A. مسؤوليات إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)
4.....	B. أساس رأي المراجعة الداخلية
5.....	C. الاستثناءات من رأي المراجعة الداخلية
5.....	D. الرأي العام للمراجعة الداخلية
5.....	IV. بيان استقلالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ومطابقتها لمعايير المراجعة الداخلية ومبادئ التحقيق
6.....	V. التوظيف والميزانية في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)
7.....	VI. تنفيذ خطة المراجعة المبينة على المخاطر لعام 2023
9.....	VII. أنشطة ونتائج المراجعة الداخلية
9.....	A. الممارسات الجيدة
9.....	B. الإبلاغ عن التقييمات ومشكلات المراجعة والتوصيات
14.....	C. تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية
15.....	D. إصدار ونشر تقارير المراجعة الداخلية
15.....	VIII. أنشطة التحقيق والنتائج المترتبة عليه
25.....	IX. الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2023
26.....	X. الإشراف على أنشطة المراجعة والتحقق ومتابعتها والتنسيق بشأنها
27.....	XI. أنشطة أخرى تم تنفيذها في عام 2023
28.....	XII. نظرة عامة على خطط العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لعام 2024
28.....	A. خطة عمل المراجعة الداخلية
29.....	B. خطة عمل التحقيق
29.....	XIII. سبل المضي قدماً

المرفقات

1. ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)
2. أساس رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقق لعام 2023 بشأن حوكمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية
3. ملخص القضايا الشائعة وعالية الخطورة المشار إليها في تقارير التدقيق لعام 2023
4. ملخص تقارير التدقيق والختام الصادرة في عام 2023، حسب نوع الادعاء، اعتباراً من 31 ديسمبر 2023
5. استعراض مفصل للحالات المسجلة في عام 2023 والحالات المرحلة لعام 2024
6. تقارير المراجعة الصادرة في عام 2023
7. مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتب خدمات التدقيق والتحقق
8. التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهراً أو أكثر بدايةً من 31 من ديسمبر 2023

التذييلات

1. التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2023
2. ردود الإدارة على التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقق والتقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة (الملاحق والتذييلات متاحة على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان)

I. المقدمة

1. يقدم هذا التقرير للمجلس التنفيذي ملخصاً عن خدمات المراجعة الداخلية والتحقق والخدمات الاستشارية التي قدمها مكتب خدمات المراجعة والتحقق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2023. كما يقدم تأكيداً على الاستقلال التنظيمي لمكتب خدمات التدقيق والتحقق ورأيًا عامًا عن ملاءمة الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة وفعاليتها بالمنظمة. ويقدم التقرير كذلك: (أ) أبرز أنشطة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) الأخرى في عام 2023؛ (ب) لمحة عامة عن خطط العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لعام 2024؛ و(ج) لمحة عامة مختصرة عن الأنشطة والمبادرات المخططة لعام 2024 وما بعده.

II. المهام والاختصاصات

2. تستند مهام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) واختصاصاته إلى المادة السابعة عشرة من اللوائح والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة الرقابة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان،¹ وإطار المساءلة الخاص به.² وتنص هذه اللوائح والقواعد على أن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ينفذ ويدير فقط أو يأذن للآخرين بتنفيذ وظائف الرقابة التالية: (أ) خدمات المراجعة الداخلية المستقلة (كفاءة وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية، والاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد)؛ و(ب) خدمات التحقق (إدعاءات بارتكاب مخالفات). قد يقدم مكتب خدمات التدقيق والتحقق أيضاً الخدمات الاستشارية لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالقدر الذي لا يمس باستقلاليته وموضوعيته.
3. وافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) المنقح في 1 أغسطس 2023. سنتم مراجعة الميثاق، الذي دخل حيز التنفيذ الكامل فور الموافقة عليه، وتحديثه حسب الحاجة، ليعكس الأمور الهامة والتغييرات التي أحدثتها معايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات الداخلية في 9 يناير 2024، والتي ستدخل حيز التنفيذ في 9 يناير 2025. ويرد الميثاق الحالي في المرفق 1.

III. الآراء

A. مسؤوليات إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)

4. تتولى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية التصميم المناسب لعمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة الملائمة والفعالة وتنفيذها وصيانتها لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية. يعتبر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) المسؤول عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية وفعالية هذه العمليات، استناداً إلى نطاق العمل الذي يقوم به، وكذلك — عندما يتم اختباره بشكل مناسب لفعالية الإدارة — يتم الاستناد إلى ضوابط الخط الثاني التي وضعتها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والأطراف الخارجية التي يستعين من أجلها صندوق الأمم المتحدة للسكان بمصادر خارجية في إنجاز بعض عملياته التجارية.

B. أساس رأي المراجعة الداخلية

5. يستند الرأي إلى ما يلي (ترد التفاصيل في الملحق 2):

- (a) نتائج عمليات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) التي تمت في الفترة ما بين 1 يناير و31 ديسمبر 2023 والمعرفة والخبرة التراكمية في مجال المراجعة الناجمة عن عمليات مراجعة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) المكتملة في السنوات السابقة، حسب ما يعتبر مناسباً؛
- (b) حالة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي،
- (c) ضوابط الخط الثاني بناءً على التقارير التي جرى الحصول عليها من الإدارة،
- (d) استعراض أوجه القصور المادية في الإطار العام للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي قد تؤدي، منفردة أو جماعية، إلى الحد من تحقيق أهداف المنظمة، على النحو المبين فيما يلي:

(1) مراجعة حسابات الشركاء المنفذين في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية؛

(2) النتائج والتوصيات التي أوردها مجلس مدقي الأمم المتحدة في مذكراته لتدقيق البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2023،

¹ <https://www.unfpa.org/admin-resource/unfpa-oversight-policy>

² راجع الوثيقة DP/FPA/2007/20.

- (3) حالات التحقيق المدعمة بالأدلة في عام 2023 التي تنطوي على ادعاءات تؤثر على الموارد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموظفين، ورفاهية المستفيدين، فضلاً عن المخاطر العامة المتعلقة بالسمعة،
- (4) نتائج التقييمات الاستراتيجية وتقييمات مخاطر الاحتيال التي أنجزت باعتبارها جزءاً من عملية إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) التي تنفذها الإدارة، بالقدر المتاح، عند إعداد هذا الرأي.

C. الاستثناءات من رأي المراجعة الداخلية

6. في عام 2023، كما هو الحال في السنوات السابقة، استعان صندوق الأمم المتحدة للسكان بمصادر خارجية للقيام بمهام كبيرة لمؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك: (أ) أنشطة مختارة لإدارة الموارد البشرية؛ (ب) إعداد كشوف المرتبات ودفعها للموظفين وأصحاب عقود الخدمة؛ (ج) معالجة الدفع؛ (د) إدارة الخزائنة؛ (هـ) استضافة وإدارة نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP)؛ (و) خدمات تكنولوجيا المعلومات الأخرى. واعتمدت إدارة الصندوق على أنشطة الإدارة والرقابة الائتمانية التي اضطلعت بها منظمات الأمم المتحدة التي أسندت إليها هذه المهام، فيما يتعلق بمدى ملاءمة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ذات الصلة وفعاليتها. وتخضع هذه المهام التي يتم الاستعانة بمصادر خارجية من أجلها للأحكام المتعلقة بالمراجعة الداخلية المنصوص عليها في سياسات وإجراءات مؤسسات الأمم المتحدة المعنية ولا يغطيها رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). تلقي OAIS تأكيداً من مكتب المراجعة والتحقق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن معظم هذه المهام الخارجية قد تمت تغطيتها من خلال عمليات المراجعة التي أجراها في السنوات الأخيرة التي تتراوح من 2017 إلى 2023. ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم الرئيسي للخدمات الخارجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

7. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً بإسناد العديد من وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جهات خارجية، بما في ذلك استضافة الأنظمة المهمة (مثل، البريد الإلكتروني، والتخزين السحابي، والاستضافة على الموقع)، إلى مزودي الخدمات من الأطراف الخارجية. وتخضع هذه الوظائف لأحكام التدقيق الداخلي المنصوص عليها في سياسات الأطراف الثالثة المعنية وإجراءاتها، كما لا يشملها رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقق.

D. الرأي العام للمراجعة الداخلية

8. استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، فإن الرأي العام لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) هو أن مدى كفاية وفعالية عمليات الإدارة وإدارة المخاطر والمراقبة في صندوق الأمم المتحدة للسكان كان "مرضياً جزئياً مع وجود حاجة إلى بعض التحسينات"، مما يعني أن العمليات التي تم تقييمها كانت مصممة وملائمة بشكل مناسب، ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات لتوفير تأكيد معقول بضرورة تحقيق أهداف الجهة/ المنطقة الخاضعة للمراجعة. لم تؤثر المسألة وفرص التحسين المحددة بشكل ملحوظ في تحقيق أهداف الجهة/ منطقة صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضعة للمراجعة الداخلية. يوصى بإجراء الإدارة لضمان تخفيف المخاطر المحددة بشكل مناسب.³

IV. بيان استقلالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ومطابقته لمعايير المراجعة الداخلية ومبادئ التحقيق

9. يؤكد مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقق للمجلس التنفيذي بموجب هذا البيان أن مكتب خدمات التدقيق والتحقق يحتفظ باستقلالية مؤسسية في عام 2023. وفي حدود الموارد التي أتاحتها الإدارة والسلطة المفوضة لمديره، كان مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بمنأى عن التدخل في تحديد نطاق المراجعة الخاص به وفي أداء وإبلاغ نتائج عمله.

10. يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بإجراء أعمال المراجعة الداخلية الخاصة به بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (المعايير) ومدونة أخلاقيات معهد مراجعي الحسابات الداخلية، التي تم اعتمادها للاستخدام من قبل ممثلي خدمات المراجعة الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (UN-RIAS) في يونيو 2002.

³ يعتبر التصنيف لعام 2023 هو نفس تصنيف العام السابق. وتجري مواصلة تعريفات تصنيفات مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان مع تلك الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفات مختلفة للتصنيف.

يجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) التحقيقات امتثالاً للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، وميثاق المكتب، والإطار التأميني لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمبادئ الأساسية والتوجيهية الموحدة للتحقيقات، على النحو الذي أقره المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين، المنعقد في يونيو 2009. كما يسترشد بمجموعة قوانين محكم الأمم المتحدة للنزاع والاستئناف وأفضل ممارسات التحقيق، على النحو المعتمد من الهيئات التحقيقية النظرية.

11. ميثاق OASIS والمعايير⁴ تكلف مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) بالحفاظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة (QAIP) الذي يتضمن تقييمات مستمرة ودورية لنطاق كامل من أعمال المراجعة الداخلية والاستشارات التي تؤديها وظيفة المراجعة الداخلية. وتشمل هذه التقييمات المستمرة والدورية ما يلي: (أ) عمليات صارمة وشاملة؛ (ب) الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والاستشارات والاختبار المستمر لها؛ (ج) إجراء عمليات التحقق الدورية للمواثيق مع تعريف المراجعة الداخلية وقواعد الأخلاق والمعايير. (د) إجراء القياسات والتحليلات المستمرة لمقاييس الأداء (إنجاز خطة المراجعة الداخلية وتحديد مدة الدورة، والتوصيات المقبولة، ورضا العملاء). إذا أشارت نتائج التقييم إلى مجالات التحسين من خلال وظيفة المراجعة الداخلية، يقوم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) بتنفيذ التحسينات من خلال برنامج ضمان وتحسين الجودة.⁵ تقوم وحدة مخصصة لضمان الجودة والسياسات وإعداد التقارير (QAPR) في مكتب مدير خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بمراقبة الامتثال للمتطلبات ويدير برنامج ضمان وتحسين الجودة للتأكد من أن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) يقدم خدمات عالية الجودة ويصوغ برامج وإجراءات المراجعة الخاصة به، بما في ذلك إعداد التقارير بما يتوافق مع المعايير.

12. يتم الحفاظ على نواتج التحقيق عالية الجودة داخل فرع التحقيقات وتنفيذها بشكل أسرع من خلال موظفي التحقيق التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتعيين مستشارين يركزون على ضمان الجودة، ويكفون باستعراض أسس الأدلة التي تستند إليها نتائج التحقيق، وسلامة منهجية التحقيق، ودقة التحقيقات، والالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة، والتوافق مع ممارسات ومعايير التحقيق المقبولة دولياً.

V. التوظيف والميزانية في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS)

13. كان لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) 300 وظيفة معتمدة، اعتباراً من 31 ديسمبر 2023: أربعة في مكتب المدير؛ و13 في فرع المراجعة الداخلية؛ و13 في فرع التحقيق. ومن بين 30 وظيفة، كانت سبع وظائف شاغرة.⁶ وتشمل الوظائف السبعة الشاغرة ثلاثاً في فرع المراجعة الداخلية للحسابات وأربعاً في فرع التحقيقات.

14. تمت زيادة عدد موظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) بخبراء استشاريين جرى تعيينهم خلال العام على النحو التالي: ثلاثة في المديرية؛ 14 في فرع المراجعة الداخلية؛ وثمانية في فرع التحقيق.

15. ويمثل معدل الوظائف الشاغرة الإجمالي لعام 2023 البالغ 23 في المائة في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) انخفاضاً طفيفاً من 27 في المائة في عام 2022 (انظر الجدول 1 أدناه). ويعزى هذا الانخفاض إلى شغل وظيفة واحدة، في عام 2023، كانت شاغرة في عام 2022. وبقيت الوظائف الشاغرة الأخرى في عام 2022 اعتباراً من 31 ديسمبر 2023. ونظراً إلى عمليات التوظيف الطويلة والتنافس الشديد في سوق الوظائف، فإن تأمين أفضل المرشحين واستبقائهم في الوظائف لا يزال يشكل تحدياً.

الجدول 1. التوظيف والميزانية في نهاية عام 2022 و2023، حسب وحدة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS)

الإجمالي		الإدارة		التحقيق		المراجعة الداخلية		
2023*	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	
27	27	3	3	12	12	12	12	D2 والمناصب على المستوى المهني – المعتمدة
20	19	3	2	9	8	8	9	المناصب على المستوى المهني – المشغولة
3	3	1	1	1	1	1	1	مناصب الدعم – المعتمدة
3	3	1	1	1	1	1	1	مناصب الدعم – المشغولة
7	8	0	1	3	4	4	3	الوظائف الشاغرة
12 014	9 827	2 222	1 062	4 797	4 022	4 995	4 743	مخصصات الميزانية (بالآلاف الدولارات)
9 341	7 718	1 469	949	3 713	2 820	4 159	3 949	الاستفادة المثلّي من الميزانية (بالآلاف الدولارات)
2 673	2 109	753	113	1 084	1 202	836	794	المتبقي من الميزانية (بالآلاف الدولارات)

(*) ملاحظة: قد لا تكون أرقام 2023 نهائية، رهنا بوضع اللامات الأخيرة على إغلاق الحسابات.

⁴ المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية سلسلة 1300 "برنامج ضمان وتحسين الجودة".

⁵ الاستشارة العملية 1-1310: "متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة".

⁶ اعتباراً من 14 مارس 2024، كانت ثلاث وظائف من الفئة P3 شاغرة.

16. بلغت ميزانية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لعام 2023 لدعم أنشطته 9.9 ملايين دولار (9.8 ملايين دولار في عام 2022) تتألف من 0.9 مليون دولار لمكتب المدير، و4.9 ملايين دولار لفرع المراجعة الداخلية، و4.1 ملايين دولار لفرع التحقيقات. بناءً على توصية لجنة إدارة الموارد التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وموافقة المدير التنفيذي، تم ترحيل أرصدة الميزانية غير المنفقة البالغة 2.1 مليون دولار في عام 2022، والتي نتجت أساسًا عن الوفورات الناتجة عن الوظائف الشاغرة والتكاليف التشغيلية، إلى عام 2023، وفقًا للسياسات والإجراءات المنقحة المطبقة اعتمدها الإدارة لتعزيز استقلالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) استجابةً لقرارات المجلس التنفيذي – وبذلك تصل ميزانية عام 2023 إلى 12.0 مليون دولار (أي مبلغ أولي قدره 9.9 ملايين دولار بالإضافة إلى 2.1 مليون دولار مُرحل).
17. استُخدم رصيد الميزانية غير المنفق في 2022، في هذا الإطار، لاستحداث 11 وظيفة مؤقتة على أساس محابيد من حيث الميزانية في عام 2023. وتضمنت موافقة المدير التنفيذي مبلغًا إضافيًا قدره 2.7 مليون دولار لتمويل الوظائف المؤقتة حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 (مدرج أيضًا في استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة بين 2022 و2025). ظلت جميع الوظائف المؤقتة الـ 11 شاغرة في 31 ديسمبر 2023، مع استمرار عمليات التوظيف.
18. بخلاف الموارد الإضافية البالغة 2.7 مليون دولار المشار إليها أعلاه، لم يتم تخصيص أي موارد أخرى من الميزانية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أثناء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025، المقررة في عام 2023. ويواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تقييم موارده بهدف تقديم أي طلبات ضرورية للحصول على مخصصات إضافية في الميزانية في الخطة الاستراتيجية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

VI. تنفيذ خطة المراجعة المبينة على المخاطر لعام 2023

19. يؤدي مكتب خدمات التدقيق والتحقق أنشطة الضمان الخاصة به عن طريق خطة تدقيق تستند إلى تقييم موثوق للمخاطر في عالم التدقيق. تتم مراجعة خطة مراجعة الحسابات من قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التي توصي المدير التنفيذي بالموافقة عليها. ويُقاس الخطر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمثل التأثير المحتمل واحتمالية وقوع أحداث قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على تحقيق أهداف وحدات الأعمال، والعمليات، والأنظمة التي يجري تقييمها.
20. تضمنت خطة مراجعة الحسابات لعام 2023 مشاركة، بما في ذلك 13 عملية مرحّلة من عام 2022 أو سنوات سابقة و20 مشاركة جديدة، بما في ذلك مراجعة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).
21. من بين 13 مشاركة تم ترحيلها من عام 2022 والسنوات السابقة، تم إكمال 12 مشاركة مع إصدار جميع التقارير في عام 2023. كانت هناك مشاركة واحدة فقط، وهي مراجعة عمليات الأعمال، لا تزال جارية اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023، وتأخرت بسبب عملية شراء مطولة لتوظيف شركة خدمات مهنية أدت إلى تأخر بدء العمل الميداني في ديسمبر 2023.
22. فيما يلي حالة المشاركات العشرين المخطط لها لعام 2023: (أ) تم الانتهاء من 15 مشاركة مع إصدار التقارير الناتجة عنها خلال العام؛ (ب) تم الانتهاء من العمليات التعاقدية الخاصة بمراجعة إجراءات العمل المشتركة في يناير 2024 وما زالت المراجعة جارية؛ (ج) أصدرت إحدى عمليات المراجعة المخططة مذكرة استشارية في يوليو 2023، مع نقل مرحلة المراجعة إلى خطة المراجعة لعام 2024؛ (د) كانت مهمة مراجعة العملية في مرحلة صياغة التقرير في وقت كتابة هذا التقرير؛ (هـ) تم استبدال مراجعة أحد المكاتب القطرية بمراجعة أخرى لمكتب قطري بسبب مخاوف أمنية (يجري الآن إعداد تقرير للمراجعة البديلة الجديدة)؛ (و) كانت هناك مشاركة استشارية واحدة جارية حتى نهاية عام 2023 وتم الانتهاء منها في أوائل عام 2024.
23. حتى 31 ديسمبر 2023، أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (24 OAIS) تقرير مراجعة يتعلق بخطة عمل المراجعة لعام 2023، مقارنة بتسعة تقارير صدرت في عام 2022. ومن بين تقارير المراجعة الأربعة والعشرين، صدرت الأغلبية (15) في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام، بعد تعيين مدير جديد لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS).
24. يوضح جدول 2 نتيجة خطة المراجعة القائمة على المخاطر لعام 2023 وحالة تنفيذها.

الجدول 2. حالة تنفيذ خطة التدقيق لعام 2022

نوع المشاركة	الرقم	المشاركة	الحالة (21 مارس عام 2024)
بدأت المشاركات في عامي 2021 و2022 ومن المقرر أن تكتمل في عام 2023			
العمليات التجارية	5	إجراءات المسار السريع	التقرير رقم 4 الصادر في مايو 2023
		التجهيز المسبق للوزام	التقرير رقم 12 الصادر في سبتمبر 2023.
		عملية الشراء من طرف ثالث	التقرير رقم 15 الصادر في أكتوبر 2023.
		إدارة الشركاء المنفذين	التقرير رقم 21 الصادر في ديسمبر 2023.

عملية إدارة مخاطر الاحتيال	بدأ العمل الميداني للمراجعة في ديسمبر 2023. تم ترحيل المشاركة إلى خطة المراجعة لعام 2024.		
مبادرة تسليط الضوء	التقرير رقم 3 الصادر في مايو 2023.	1	البرنامج
الصومال	التقرير رقم 17 الصادر في أكتوبر 2023.	7	المكاتب القطرية
بوليفيا	التقرير رقم 2 الصادر في مايو 2023.		
بوروندي	التقرير رقم 1 الصادر في أبريل 2023.		
الهند	التقرير رقم 11 الصادر في سبتمبر 2023.		
مدغشقر	التقرير رقم 8 الصادر في أغسطس 2023.		
إندونيسيا	التقرير رقم 14 الصادر في سبتمبر 2023.		
إريتريا	التقرير رقم 6 الصادر في أغسطس 2023.		
		13	المجموع الفرعي
المشاركات التي بدأت وامتلت في عام 2023			
نظام تخطيط موارد المؤسسات "كوانتم" (مراجعة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)	العمل الميداني للمراجعة جارٍ.	4	العمليات التجارية
إدارة سلسلة التوريد وإستراتيجية المشتريات	تم الانتهاء من المذكرة الاستشارية بشأن إعادة هيكلة وحدة إدارة سلسلة التوريد وإصدارها في يوليو 2023. تم تضمين مراجعة كامل النطاق في خطة المراجعة لعام 2024.		
مشروع تحول شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (استشاري)	صدر التقرير الاستشاري للإدارة في فبراير 2024.		
الموارد البشرية (التوظيف في المقر)	مشروع التقارير قيد الإعداد.		
كوت ديفوار	التقرير رقم 5 الصادر في يوليو 2023.	16	المكاتب القطرية
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي	التقرير رقم 7 الصادر في أغسطس 2023.		
السلفادور	التقرير رقم 9 الصادر في أغسطس 2023.		
ليبيريا	التقرير رقم 13 الصادر في سبتمبر 2023.		
كمبوديا	التقرير رقم 16 الصادر في أكتوبر 2023.		
الجمهورية العربية السورية	التقرير رقم 10 الصادر في أكتوبر 2023.		
سيريلانكا	التقرير رقم 18 الصادر في نوفمبر 2023.		
إثيوبيا	التقرير رقم 20 الصادر في ديسمبر 2023.		
زامبيا	التقرير رقم 19 الصادر في نوفمبر 2023.		
كازاخستان	التقرير رقم 23 الصادر في ديسمبر 2023.		
مولدوفا	التقرير رقم 22 الصادر في ديسمبر 2023.		
الأراضي الفلسطينية المحتلة	تم إلغاء المشاركة بسبب الصراع في غزة.		
بابوا، غينيا الجديدة	مشروع التقارير قيد الإعداد.		
تشاد	التقرير رقم 24 الصادر في ديسمبر 2023.		
جنوب أفريقيا	التقرير رقم 3 لعام 2024 الصادر في مارس 2024.		
فنزويلا	التقرير رقم 1 لعام 2024 الصادر في يناير 2024.		
		20	المجموع الفرعي
		33	المجموع الكلي

VII. أنشطة ونتائج المراجعة الداخلية

A. الممارسات الجيدة

25. استنادًا إلى 24 تقرير مراجعة صادر في عام 2023، حدد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) وشارك مع الإدارة 68 ممارسة جيدة على المستويات الإستراتيجية والتشغيلية ومستويات الامتثال يمكن اعتمادها من قبل وحدات الأعمال الأخرى في المنظمة. وتشمل الممارسات الجيدة الشائعة بين المكاتب القطرية ما يلي:

- عقدت ستة مكاتب قطرية اجتماعات دورية للموظفين ووثقتها بشأن المسائل الإدارية أو البرنامجية أو التشغيلية، وهو ما عزز قدرتها على تبادل المعلومات، ورصد حالة تنفيذ البرامج بشكل فعال، وتحسين تنسيق عمليات صنع القرار؛
- استخدمت ستة مكاتب قطرية نظام البرمجة العالمي المؤسسي استخدامًا فعالاً فضلاً عن الأدوات والقوائم المرجعية المعدة داخلياً لتوحيد وتبسيط تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها؛
- استخدمت سبعة مكاتب قطرية التكنولوجيا وغيرها من الحلول المبتكرة لتعزيز تأثير تدخلاتها البرنامجية على المستفيدين؛
- نفذ مكتبان قطريان مبادرات مبتكرة لتعزيز التوازن بين العمل والحياة لموظفيهما في سياق بيئة العمل المجهدة؛
- حددت خمس عمليات مراجعة للمكاتب القطرية الاستخدام الفعال للاتفاقات طويلة الأجل، إما عن طريق إبرام الاتفاقات طويلة الأجل الخاصة بها أو باستخدام الاتفاقات طويلة الأجل الخاصة بمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، مما يتيح شراء الإمدادات والخدمات والسلع الأخرى بشكل أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب؛
- بذلت أربعة مكاتب قطرية جهوداً متضافرة لتعبئة الموارد، والحفاظ على المشاركة الوثيقة مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة، وجمع موارد كبيرة في هذه العملية؛
- قامت ثلاثة مكاتب قطرية بتطوير أدوات وقوائم مرجعية داخلية لتبسيط عملياتها التشغيلية، وتحسين مسار المراجعة، وتنفيذ تدابير خفض التكاليف؛ و
- أنشأت ثلاثة مكاتب قطرية آليات لتحسين الكفاءة في عمليات توظيف الموظفين لديها، وهو ما ساعد في تقليل الوظائف الشاغرة؛

26. شملت الممارسات الجيدة التي تم تحديدها من عمليات مراجعة العمليات التجارية للشركات ما يلي:

- أنشأت ثلاث وحدات في المقر هياكل برمجية جيدة لتنفيذ الأنشطة بكفاءة وفعالية، مع استكمالها بوصف وظيفي واضح ومفصل؛
- استفادت وحدتان في المقر الرئيسي من التكنولوجيا والحلول المبتكرة لتعزيز تأثير تدخلاتها البرنامجية. وفي إحدى الحالات، تم إنشاء أداة خدمة عبر الإنترنت مع شريك من القطاع الخاص لدعم المكاتب القطرية في إدارة الاختناقات في سلسلة التوريد وحلها. وفي الحالة الأخرى، أجرت إحدى وحدات الأعمال دراسة استقصائية لتحديد البلدان المهتمة بتأسيس التمويل لتسريع عمليات الشراء؛ و
- واستخدمت وحدتان في المقر أدوات مصممة خصيصاً لتبسيط عملياتها التشغيلية. ووضعت إحدى الوحدات مبادئ توجيهية لإغلاق الحسابات لتلبية متطلبات أهلية إنفاق جهة مانحة محددة وإدارة المخاطر المالية. واستخدمت الوحدة الأخرى تطبيقاً يعتمد على جداول البيانات للتوفيق بين الفواتير والمشتريات وتسجيل النفقات لأحد البرامج.

B. الإبلاغ عن التقييمات ومشكلات المراجعة والتوصيات

27. بالنسبة لمشاركات الضمان الفردية،⁷ يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بتعيين تصنيف شامل للمراجعة بناءً على تقييمها لعمليات الحوكمة ذات الصلة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة على وحدة الأعمال أو مستوى العملية. في عام 2017، وتماشياً مع مقترح الفريق العامل وممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة في عام 2016 بشأن مواعيد تقييمات المراجعة على مستوى المشاركة، اعتمد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) نظاماً لتصنيف المراجعة من أربعة مستويات.⁸ ويلخص الجدول 3 أدناه التقييمات حسب كل مجال من مجالات المراجعة.

28. أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق OAIS 24 تقريراً للمراجعة في عام 2023، تم تصنيف أربعة منها بتصنيف "مرض"، و12 بتصنيف "مرض جزئياً، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، وسبعة بتصنيف "مرض جزئياً، مع حاجة إلى تحسينات كبيرة"، وواحد بتصنيف "غير مرض".

⁷ تتضمن خدمات الضمان فصلاً موضوعياً للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة.

⁸ راجع تقييمات وتعريفات المراجعة على <https://www.unfpa.org/admin-resource/standard-definition-audit-terms>

الجدول 3. توزيع استنتاجات المراجعة حسب المنطقة والمجال المواضيع لعام 2023

منطقة المراجعة	عدد عمليات المراجعة	مرض	مرض جزئياً مع الحاجة إلى بعض التحسينات	مرض جزئياً، مع الحاجة إلى تحسينات كبيرة	غير مرض
عمليات تدقيق المكتب القطري					
الدول العربية	2		1	1	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2		2		
شرق وجنوب إفريقيا	5		3	2	
آسيا والمحيط الهادئ	4	2	2		
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	2	2			
غرب ووسط إفريقيا	3			3	
المجموع الفرعي - عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية	18	4	8	6	-
مراجعة المكاتب الإقليمية					
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1		1		
المجموع الفرعي - عمليات مراجعة حسابات المكاتب الإقليمية	1	-	1	-	-
عمليات المراجعة					
مراجعة سياسات وإجراءات المسار السريع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لشراء الإمدادات الإنسانية	1			1	
مراجعة عملية التجهيز المسبق للوازم في صندوق الأمم المتحدة للسكان	1				1
مراجعة مشتريات الطرف الخارجي	1		1		
مراجعة مبادرة تسليط الضوء على صندوق الأمم المتحدة للسكان	1		1		
مراجعة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان للشركاء المنفذين	1		1		
المجموع الفرعي - عمليات المراجعة	5	-	1	-	1
الإجمالي	24	4	12	7	1

a. عمليات مراجعة وحدة الأعمال

29. أكمل مكتب خدمات المراجعة والتحقيق 18 عملية مراجعة للمكاتب القطرية ومكتباً إقليمياً واحداً في عام 2023. حددت نتائج عمليات المراجعة بعض المواضيع المشتركة في حالات المراجعة والتوصيات عبر المكاتب الخاضعة للمراجعة، على النحو المبين أدناه حسب المجال المواضيعي.

30. في إطار مجال الحوكمة:

(a) تدريب الموظفين على تخطيط النتائج ورصدها وإعداد التقارير عنها، وتعزيز عمليات ضمان الجودة لصياغة خطط نتائج الجودة وتحسين الرصد والإبلاغ؛

(b) لتعزيز المساءلة عن النتائج، قم بمواءمة أهداف الأداء الفردي للموظفين مع خطط نتائج المكاتب؛

(c) ينبغي للمكاتب القطرية إجراء استعراض في الوقت المناسب لهياكلها التنظيمية وترتيبات التوظيف لمواءمتها مع تنفيذ البرامج والمتطلبات التشغيلية في الدورات البرنامجية الجديدة والتعجيل بعمليات التوظيف في الوظائف الشاغرة؛

(d) تطوير خطط العمل وتنفيذها والإبلاغ عنها لتحديد المخاطر الحرجة أو المرتفعة وتقييمها وتخفيفها باستخدام أداة إدارة مخاطر المؤسسة.

31. في مجال إدارة البرامج:

(a) تدريب الموظفين على إعداد خطط عمل الجودة ومراجعة ميزانيات المشاريع وخطط العمل وفقاً للمبادئ التوجيهية المعمول بها؛

(b) تحسين مراقبة البرامج من خلال إعداد خطط أو تقاويم المراقبة وتتبع نتائج المراقبة حتى نهايتها المنطقية؛

(c) تعزيز إدارة الشركاء المنفذين باستخدام الأساليب التنافسية لاختيار الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية، وذلك باستخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة لتسجيل وإدارة الشركاء المنفذين؛

- (d) تحويل الأموال إلى الشركاء المنفذين في الوقت المناسب؛
- (e) توثيق النتائج المستخلصة من التقييمات الدقيقة وأنشطة الضمان الخاصة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية بطريقة مفصلة ومنظمة تسمح بمتابعتها الفعالة؛ و
- (f) تعزيز إدارة لوائح البرنامج من خلال تدريب الموظفين على صياغة وإدراج النواتج المتعلقة بلوائح البرنامج في خطط نتائج المكاتب وخطط العمل، وتوزيع اللوائح على أساس تقييمات الاحتياجات، وتحسين ظروف تخزين السلع.
32. في إدارة العمليات:
- (a) تعزيز الامتثال لإجراءات الشراء، لا سيما تلك المتعلقة بوضع خطط الشراء الشاملة، والتوثيق الصحيح لاستلام البضائع وفحصها باستخدام التقارير الصحيحة التي تقرضها السياسة، وإبرام الاتفاقيات طويلة الأجل للسلع والخدمات التي يتم شراؤها على أساس منتظم؛
- (b) تدريب الموظفين على تسجيل المعاملات المالية بشكل صحيح وتنفيذ الصواب الإشرافية لمنع تحميل النفقات على رموز حساب خطأ.
33. بالإضافة إلى المواضيع المشتركة في حالات المراجعة والتوصيات المحددة أعلاه، تم تحديد العديد من الحالات الأخرى عالية المخاطر، والتي تتطلب اهتمامًا خاصًا من المجلس التنفيذي، في عمليات المراجعة المكتملة في عام 2023، والتي تتعلق بشكل أساسي بوحدات العمل الفردية، على النحو التالي:
- (a) كانت سياسات الصندوق وإجراءات التشغيل الموحدة التي توجه الاستجابة الإنسانية تركز في الغالب على الإجراءات التي تشكل استجابة فورية في بداية حالات الطوارئ. ولم يكن هناك إطار شامل لتوجيه المكاتب القطرية في عملية الدمج والتفعيل الكامل لتدخلاتها في مجال الاستجابة الإنسانية، والتي لا يمكن التنبؤ بها عادة من حيث توقيتها ونطاقها، في وثائق البرامج القطرية الحالية. وتعهدت الإدارة بوضع توجيهات بشأن دمج إطار لتوجيه تفعيل خطط الاستجابة الإنسانية في العمليات البرنامجية الشاملة للمكاتب القطرية؛
- (b) وجود مواد تشحيم مائة ملوثة في السلفادور و18 دولة أخرى ناتج عن عدم امتثال الشركة المصنعة لنظام إدارة الجودة وممارسات التصنيع للمعايير الدولية. وعلى الرغم من أن جميع المكاتب القطرية المعنية تخلصت من الدفعات الملوثة وفقًا للقوانين الوطنية الخاصة بكل منها، فإن هذه الحادثة عرضت الصندوق لمخاطر تتعلق بالسمعة والمخاطر المالية. وأجرت إدارة الصندوق عمليات تفتيش موقعية في موقع التصنيع المعني وفي مواقع تصنيع مواد التشحيم الأخرى، واتخذت إجراءات تصحيحية ووقائية لمنع تكرار هذه المشكلة؛
- (c) هناك حاجة إلى تعزيز الأطر التشغيلية والاستراتيجية داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وخاصة فيما يتعلق بالتأهب الإنساني والاستجابة وإعادة تنظيم الإمدادات؛
- (d) يحتاج صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التعجيل بتنفيذ مبادرة تنمية القدرات الإنسانية واستراتيجية الإمدادات الإنسانية. وسيطلب ذلك بذل جهود منسقة بين الأقسام واللجان ذات الصلة، ومراجعة السياسات وتطويرها، وإستراتيجية محددة وآليات المساءلة لتفعيل عمليات التأهب والاستجابة الحاسمة؛
- (e) كانت هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج منظم لوضع مؤشرات الأداء الرئيسية ولوحة متابعة للإبلاغ لرصد فعالية أنشطة الاستجابة الإنسانية والإبلاغ عنها وعن نتائجها مقارنة بمؤشرات الأداء الرئيسية.
34. ترد تفاصيل عن الحالات والتوصيات المشتركة وعالية المخاطر في المرفق 3.

b. مراجعة العمليات والبرامج

35. أبرم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أربع عمليات تجارية وعمليات مراجعة واحدة للبرنامج في عام 2023. وكانت هذه عمليات مراجعة لسياسات الصندوق وإجراءاته السريعة فيما يتعلق بشراء الإمدادات الإنسانية، و عملية التجهيز المسبق للوائح التي يقوم بها الصندوق، والمشتريات بواسطة طرف خارجي وإدارة الصندوق للشركاء المنفذين، ومبادرة تسليط الضوء على صندوق الأمم المتحدة للسكان (مراجعة البرامج).
36. مراجعة سياسات وإجراءات المسار السريع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (بروتوكول نقل الملفات) لشراء الإمدادات الإنسانية⁹ نتج عن ذلك تصنيف إجمالي "مرض جزئيًا، مع الحاجة إلى تحسينات كبيرة"، مع إصدار ثلاث توصيات ذات أولوية عالية من إجمالي أربع توصيات. وأوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بأن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالإسراع في تنفيذ مبادرة تنمية القدرات الإنسانية وإستراتيجية الإمدادات الإنسانية ضمن خطة محددة زمنيًا ومحددة المعالم. وينبغي للصندوق أن يضع مؤشرات أداء رئيسية ذات خطوط أساس وأهداف لقياس تفعيل بروتوكول نقل الملفات، ومعالجة الثغرات في نظم تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات البيانات، ووضع لوحة متابعة لمستخدمي بروتوكول نقل الملفات للإبلاغ عن النتائج، ووضع خطط عمل لمعالجة المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات.

⁹ رقم تقرير المراجعة: IA/2023-04 - مراجعة سياسات وإجراءات المسار السريع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لشراء الإمدادات الإنسانية.

37. مراجعة عملية التخزين المسبق للوزم في صندوق الأمم المتحدة للسكان¹⁰ أدى إلى تصنيف عام "غير مرضٍ". وأصدرت عملية المراجعة 24 توصية تهدف إلى مساعدة الصندوق على تحسين تنفيذ برامج وعملياته. ومن بين التوصيات الـ 24، كانت 16 توصية ذات أولوية عالية. ومن منظور إستراتيجي، أوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بأن شعبة الاستجابة الإنسانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحاجة إلى وضع سياسات وإجراءات بشأن التخزين المسبق للوزم. وكانت هناك حاجة أيضًا إلى تحديد وتمييز التخزين المسبق للوزم عن الإمدادات البرنامجية وغير البرنامجية الأخرى. ومن الضروري إجراء تحديثات دورية للسياسات والإجراءات، مع مراعاة الدروس الموثقة المستفادة من إجراءات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التي يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان. فيما يتعلق بسياسة التمويل وإستراتيجيته، كان مطلوبًا من إدارة الموارد البشرية توضيح الإستراتيجية واليات المساهمة لجمع الأموال على المستوى القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر الرئيسي للتخزين المسبق للإمدادات. من الناحية التشغيلية، يجب على شعبة الموارد البشرية إعداد خطة تنفيذ للتخزين المسبق للوزم.

38. مراجعة مشتريات الأطراف الخارجية (TPP)¹¹ نتج عن ذلك تصنيف إجمالي "مرضٍ جزئيًا" مع الحاجة إلى بعض التحسينات". وصدرت ست توصيات ذات أولوية عالية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للصندوق. وأوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بأن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحسين الأهداف الإستراتيجية لخدمات مشتريات الأطراف الخارجية ومواءمتها مع الخطة الإستراتيجية للصندوق ومهامه لإثبات القيمة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتوفير إطار لتقييم فعالية الطريقة وكفاءتها. فيما يتعلق بإدارة المخاطر، يتعين إجراء تقييم للمخاطر على المستوى الإستراتيجي لخدمة مشتريات الأطراف الخارجية لتحديد المخاطر الحرجة ووضع تدابير التخفيف المقابلة. وأخيرًا، هناك حاجة إلى التقييم والموافقة والتنفيذ الفوري للإيجاد حلول مناسبة لتكنولوجيا المعلومات تلبى احتياجات عمليات المشتريات التجارية الخاصة بأطراف خارجية.

39. مراجعة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان للشركاء المنفذين¹² نتج عن ذلك تصنيف إجمالي "مرضٍ جزئيًا" مع الحاجة إلى بعض التحسينات". تم تقديم توصيتين عاليتين الأولوية من أصل أربع توصيات، تم تلخيصها في ثلاثة أجزاء على النحو التالي: (أ) ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستعرض عملية إدارة الشركاء المنفذين لتعزيز هيكل إدارته وتشجيع اتباع نهج أكثر تماسكًا من خلال اعتماد إطار لتعزيز الوظائف المشتركة والتعاون الذي يسهل تحليل المخاطر والاستجابات لها عبر جميع وحدات العمل المسؤولة عن العملية؛ (ب) دمج الأدوات الحالية والأنظمة القديمة لإنشاء عملية موحدة لإدارة الشركاء المنفذين لدعم إطار الإدارة الشامل؛ و(ج) ضمان مراقبة المخاطر بشكل متسق وشامل وضوابط مباشرة وبمبسطة وفعالة. علاوة على ذلك، أوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بإعداد استبيان تقييم جزئي ديناميكي وقابل للتخصيص ويمكن تعديله وفقًا لموجزات الشركاء المنفذين وحجم العمليات وأنواع الأنشطة.

40. مراجعة مبادرة تسليط الضوء على صندوق الأمم المتحدة للسكان¹³ نتج عن ذلك تصنيف إجمالي "مرضٍ جزئيًا" مع الحاجة إلى بعض التحسينات". وتم إصدار ثلاث توصيات ذات أولوية عالية. وأوصى بإجراء تقييم أكثر صرامة للمخاطر الخاصة بكل برنامج، ووضع خطط تنسيق شاملة، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لدعم البرامج القطرية والإقليمية. وينبغي للبرنامج أن يضع دراسة جدوى تتضمن تفاصيل إستراتيجيات إعادة المواءمة وخطط العمل لكي تنفذها جميع وحدات عمل الصندوق التي تنفذ المبادرة. وأخيرًا، هناك حاجة إلى تعزيز المنصة المركزية العالمية للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتشمل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من مبادرة تسليط الضوء.

41. في عام 2023، اتخذت الإدارة إجراءات لمعالجة المسائل التي أثرت في رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لعام 2022 بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة، والتوصيات المقدمة في تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2023. وقد تم بالفعل إغلاق العديد من التوصيات التي كان من المقرر تنفيذها في عام 2023 بحلول نهاية العام. وترد تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في عام 2023 في الملحق 2.

c. إستراتيجية المراجعة الداخلية

42. بناءً على نتائج الأعمال التي تم إنجازها في تنفيذ خطة المراجعة لعام 2023 وبما يتوافق مع المعايير¹⁴، وقد أخذ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في الاعتبار التقييمات التي قدمها، على مستوى المشاركة الفردية، بشأن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الـ 24 الصادرة عند صياغة رأيه العام بشأن عمليات إدارة الصندوق وإدارة المخاطر والرقابة. على الرغم من أن 4 في المائة (صفر في عام 2022) من التقارير

الـ 24 حصلت على تصنيف "غير مرضٍ" و33 في المائة "مرضٍ جزئيًا" مع الحاجة إلى تحسينات كبيرة" (33 في المائة في عام 2022)، لم يتم تقييم أي من الحالات المحددة في التقارير (التي تم تسليط الضوء على أكثرها انتشارًا في الأقسام الفرعية أعلاه) على أنها كبيرة بما يكفي للتأثير بشكل كبير على تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان.

¹⁰ رقم تقرير المراجعة: IA/2023-12 – مراجعة عملية التخزين المسبق للوزم التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

¹¹ رقم تقرير المراجعة: IA/2023-15 – مراجعة عملية المشتريات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان من طرف ثالث.

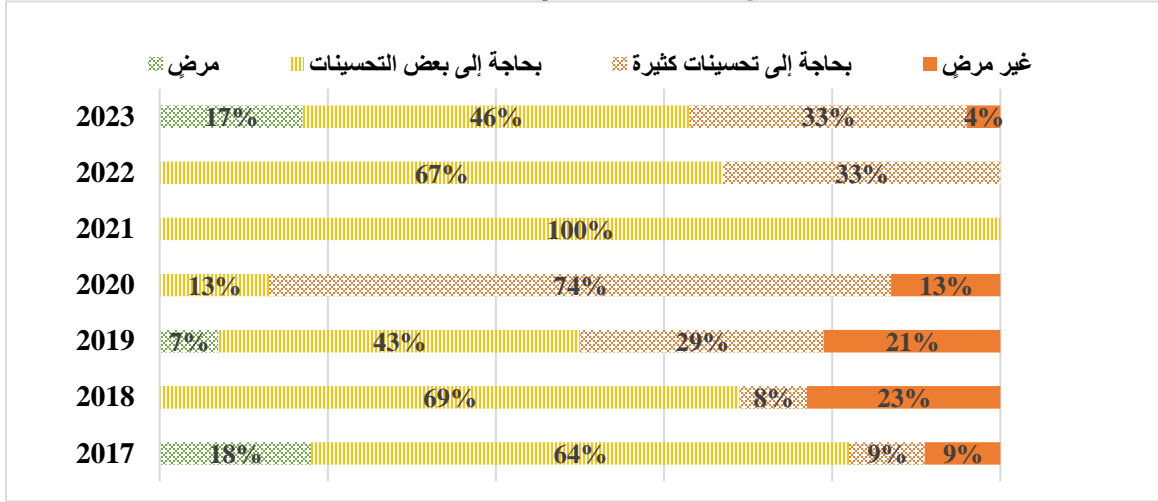
¹² رقم تقرير المراجعة: IA/2023-21 – مراجعة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان للشركاء المنفذين.

¹³ رقم تقرير المراجعة: IA/2023-03 – مراجعة مبادرة تسليط الضوء على صندوق الأمم المتحدة للسكان.

¹⁴ ISPIIA 2410.A1 – الرأي على مستوى المشاركة.

43. يوضح شكل 1 أدناه نظرة عامة على تقييمات التدقيق الداخلي في تقارير التدقيق الصادرة للفترة 2017-2023.

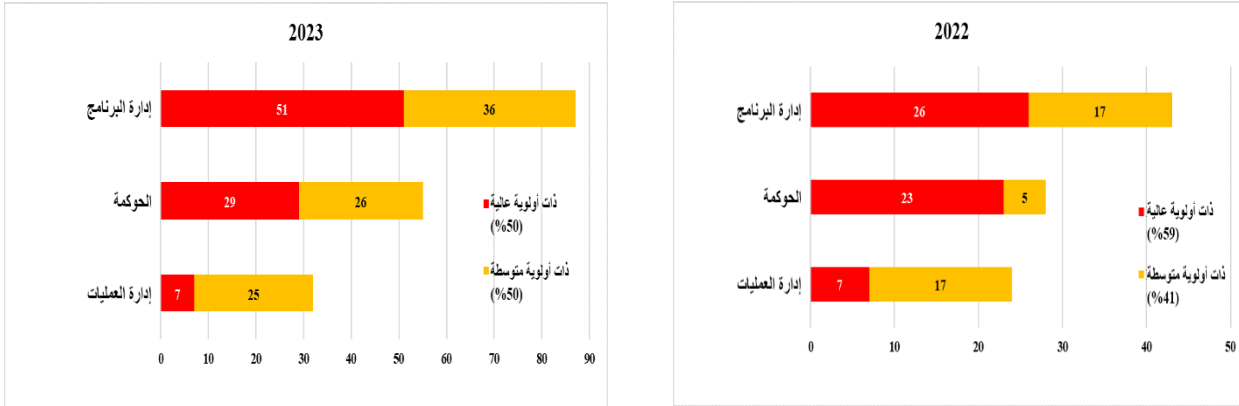
الشكل 1. نظرة عامة على تقييمات التدقيق الداخلي للفترة بين 2017 و2023



d. توصيات جديدة للمراجعة الداخلية

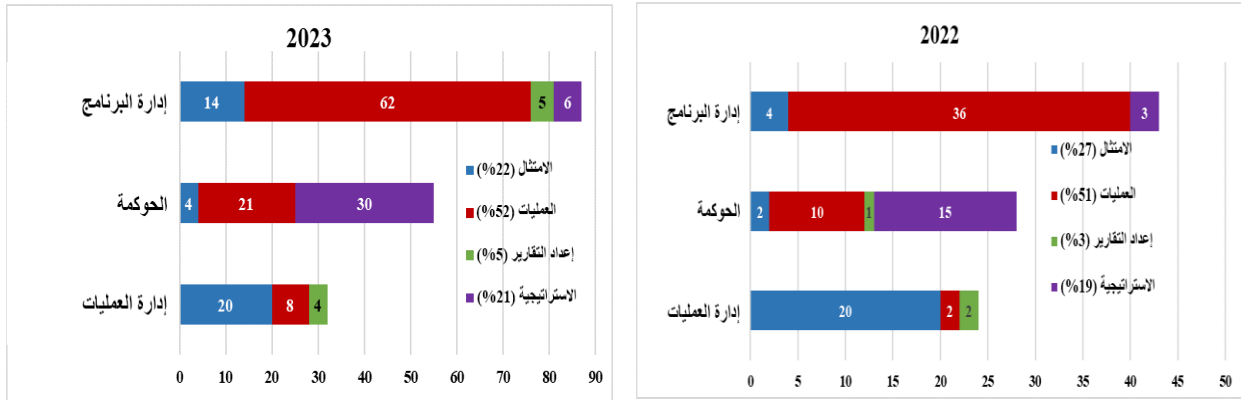
44. أسفرت تقارير المراجعة الـ 24 الصادرة في عام 2023 عن 235 توصية، صنفت 123 (52 في المائة) منها على أنها "ذات أولوية عالية".
 45. بشكل عام، صدرت 174 توصية للمكاتب القطرية في عام 2023 (95 في عام 2022). وكان النمط في عام 2023 متسقاً مع النمط في عام 2022، حيث كانت "إدارة البرامج" هي الفئة الأكبر، تليها "الحوكمة". وانخفضت نسبة التوصيات ذات الأولوية "العالية" في عام 2023 مقارنة بعام 2022 (انظر الشكل 2).

الشكل 2. المكاتب القطرية – التوصيات حسب مستوى الأولوية



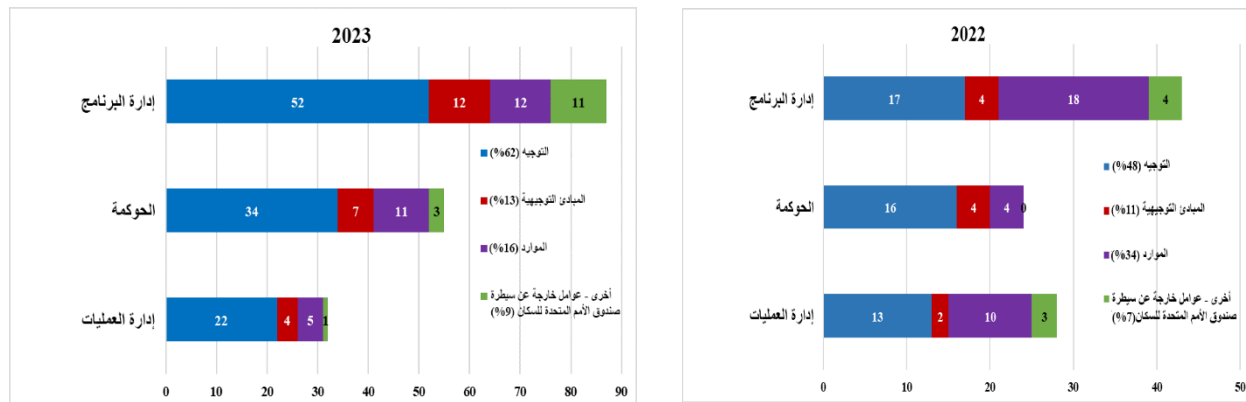
46. أظهر النمط حسب النوع زيادة (بالتناسب) في قضايا "الامتثال"، على الرغم من أن "العمليات" ظلت أعلى فئة (انظر الشكل 3).

الشكل 3. المكاتب القطرية – التوصيات حسب النوع



47. ظل "التوجيه" غير الكافي هو السبب الرئيسي للمشاكل، يليه عدم كفاية "الموارد" (البشرية أو المالية، بما في ذلك التدريبات) التي انخفضت بنسبة في عام 2023. وجاءت "التوجيهات" (نقص أو عدم كفاية السياسات) في المرتبة الثالثة. ظلت نسبة "الأخطاء" (البشرية أو المتعمدة) و"العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة صندوق الأمم المتحدة للسكان" متشابهة بين عامي 2023 و2022 (انظر الشكل 4). وكجزء من تحليلاته المنتظمة للأسباب الجذرية، سيستمر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) في استكشاف أسباب مشكلات المراجعة.

الشكل 4. المكاتب القطرية – التوصيات حسب السبب



48. تضمنت مراجعة المكاتب الإقليمية التي انتهت في عام 2023 13 توصية، ستة منها كانت "إستراتيجية" وخمس "عمليات" واثنان "امتثال". ولم يتم إجراء أي مراجعة للمكاتب الإقليمية في عام 2022. ولذلك، لم يتم إجراء أي مقارنة بين الأنماط.

49. أما التوصيات الـ 48 المتبقية من أصل 235 توصية الصادرة في عام 2023، فتتعلق بعمليات مراجعة عمليات الأعمال، حيث لا يمكن تحديد الأنماط بسبب الطبيعة الفريدة للمجالات التي يتم المراجعة فيها وإجراءات المراجعة المتبعة لكل مهمة.

C. تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية

50. بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية الصادرة قبل عام 2023 78 في المائة (86 في المائة في عام 2022). ومن المقرر تنفيذ ثمانية وثمانين في المائة من التوصيات الصادرة في عام 2023 في عامي 2024 و2025. وافقت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على كل ملاحظات وتوصيات التدقيق الداخلي المضمنة في تقارير التدقيق الصادرة في عام 2023. لم تُغلق أي توصية خلال العام بناءً على عدم موافقة الإدارة، أو قبول الإدارة للمخاطر، أو تجاوزها للأحداث، وبالتالي لم تعد قابلة للتطبيق.

51. كانت هناك 15 توصية (صفر في عام 2022) لمراجعة الحسابات المعلقة منذ فترة طويلة¹⁵ كما هو موضح في الجدول 4، التوصيات المعلقة من 18 شهرًا. ومن بين الخمسة عشر، كانت اثنتا عشرة ذات أولوية عالية وثلاثة ذات أولوية متوسطة. وتتعلق ست توصيات لمراجعة الحسابات معلقة

¹⁵ تُستخدم التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة الآن في النهج المتوافق للتوصيات التي لا تزال مفتوحة لأكثر من 18 شهرًا من تاريخ إصدار التقرير.

منذ فترة طويلة بمكتب قطري (خمس ذات أولوية عالية، وواحدة ذات أولوية متوسطة)، وثمانية توصيات تتعلق بمراجعة أساليب العمل (ست أولوية عالية، واثنان أولوية متوسطة)، وواحدة تتعلق بعملية مراجعة ورصد إقليمية عن بعد (أولوية عالية). يحتوي ملحق 8 على معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه التوصيات التي طال انتظارها.

الجدول 4. حالة تقادم التوصيات، اعتباراً من 31 ديسمبر 2023

الأولوية	إجمالي التوصيات المعلقة	>12 شهراً	12-18 شهراً	<18 شهراً
عالية	165	122	31	12
متوسطة	129	103	23	3
المجموع	294	225	54	15
واجبة الأداء في 2024 وما بعده	212	203	6	*3
متأخرة	**82	20	47	***15

*تمثل هذه التوصيات التي كانت الجداول الزمنية للتنفيذ المقدمة من الإدارة فيها أكثر من 18 شهراً بعد 31 ديسمبر 2023. ولذلك، فمن المقرر أن يتم تنفيذها في المستقبل.

**تم إغلاق 65 توصية من التوصيات المتأخرة في الربع الأول من عام 2024.

***تم إغلاق ثلاثة عشر من توصيات المراجعة المعلقة منذ فترة طويلة في الربع الأول من عام 2024. اثنان فقط كانا مفتوحين وقت كتابة هذا التقرير.

D. إصدار ونشر تقارير المراجعة الداخلية¹⁶

52. تم الكشف علناً عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة بموجب خطة المراجعة لعام 2023، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 18/2012، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للإفصاح عن مراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان: <https://www.unfpa.org/internal-audit-reports-listing-page>. ولم ترد أي طلبات لتفتيح تقارير المراجعة في عام 2023 من المدير التنفيذي أو البعثات الدائمة للدول الأعضاء حيث توجد المكاتب القطرية التي تمت مراجعتها.

VIII. أنشطة التحقيق والنتائج المترتبة عليه

53. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مسؤول عن إجراء التحقيقات في مزاعم ارتكاب مخالفات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- (a) *التحقيقات الداخلية*: سوء سلوك موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمتدربين، والموظفين الفنيين المبتدئين، ومتطوعي الأمم المتحدة، ومقاولي الخدمات التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدءاً من الاحتيال والفساد إلى التحرش اللفظي والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وغيرها من انتهاكات اللوائح والقواعد والإصدارات الإدارية أو السياساتية المعمول بها؛
- (b) *التحقيقات "الخارجية"*: المخالفات، بما في ذلك الممارسات المحظورة والاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل المقاولين المستقلين والشركاء المنفذين والموردين والأطراف الخارجية الأخرى المرتكبة على حساب صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و
- (c) *التحقيقات التي يقودها "طرف خارجي"*: ويتابع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) التحقيقات التي يجريها الشركاء المنفذون لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لا سيما فيما يتعلق بالاحتيال والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، التي تورط فيها موظفو الشركاء المنفذون والمقاولون من الباطن. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) باستعراض ملفات التحقيقات التي تجريها أطراف خارجية من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان بحثاً عن تأييد محتمل.

54. عملية التحقيق التي اعتمدها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، كما هو موضح سابقاً (انظر الوثيقة DP/FPA/2018/6، الفقرة 29)، لم تتغير في عام 2023. وتنطوي العملية على تلقي شكاوى أو تقرير عن مخالفات، يجري فحصها على الفور لتحديد ما إذا كانت المسألة تقع ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. إذا كان الأمر يقع ضمن صلاحياته، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بفتح حالة في مرحلة المراجعة الأولية. إذا كانت الحالة تنطوي على إحالة الانتقام من مكتب الأخلاقيات، يتم فتحها على الفور في مرحلة التحقيق. تُسجل أي مسألة لم تُفتح باعتبارها حالة من قِبَل مكتب خدمات التدقيق والتقييم على أنها ليست حالة. في مرحلة المراجعة الأولية، يحدد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) ما إذا كانت المسألة المبلغ عنها تشكل وجود دعوى ظاهرة الواجهة بارتكاب إساءة. إذا لم يحدث ذلك، يعلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المسألة بمذكرة إغلاق القضية، وإذا لزم الأمر، يرسل إحالة إلى المكتب المناسب لمعالجة المشكلة. إذا حدث ذلك، يفتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قضية تحقيق يجري خلالها متابعة جميع سبل التحقيق وجمع الأدلة المتاحة مثل الشهادات، أو الوثائق، أو الرقمية، أو غير ذلك. إذا قرر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، أثناء التحقيق، أن دعوى ظاهرة الواجهة بارتكاب إساءة لم يعد من الممكن استمرارها، أو أن

¹⁶ ويشير المنشور إلى تحميل تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في صفحة مراجعة الحسابات والتحقيقات على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (<https://www.unfpa.org/audit-and-investigation>).

الأمر لم يعد يستدعي التحقيق، يجوز لها إغلاق الأمر بمذكرة إغلاق الحالة وإبلاغ صاحب الشكوى بنتيجة التحقيق. وفي نهاية عملية التحقيق الكاملة، يُبلغ كل من صاحب الشكوى وموضوع الادعاء بنتيجة التحقيق. وفي الحالات التي لا تنطوي على انتقام، إذا ثبتت صحتها، تحال المسألة إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق تقرير تحقيق، أو، يحتفظ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتقرير إغلاق التحقيق في حالة عدم إثباته. بالنسبة إلى الحالات التي تنطوي على انتقام، سواء كانت الادعاءات مدعومة بأدلة أم لا، يُعد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق منتجات أعمال التحقيق المناسبة ويقدمها إلى مكتب الأخلاقيات. عندما يغلق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) حالة ما، يمكنه أيضاً، إذا لزم الأمر، إرسال إحالة إلى وحدة الأعمال المناسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة لمعالجة المشكلة/اتخاذ المزيد من الإجراءات. يحتفظ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بالحق في إعادة فتح الحالة في حالة تلقي معلومات جديدة حول الادعاء (الادعاءات) وتبرير إعادة فتح المسألة.

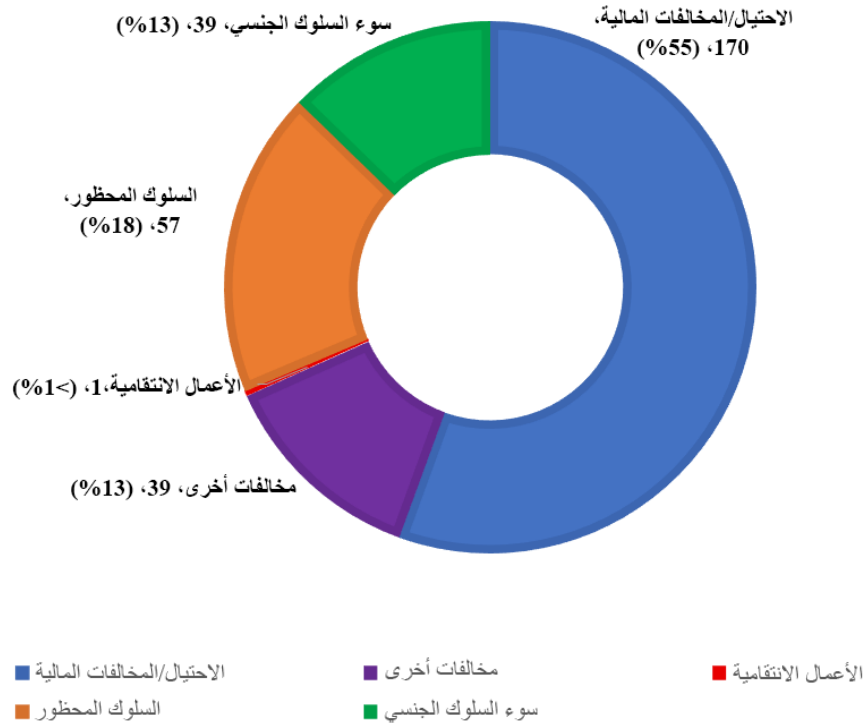
a. ترحيل الحالة من عام 2022 والسنوات السابقة

55. في بداية عام 2023، نقل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أكثر من 306 حالة مفتوحة من السنوات السابقة. ومن بين هذه الحالات، كانت 225 حالة (74 في المائة) في مرحلة المراجعة الأولية و81 حالة (26 في المائة) قيد التحقيق الكامل. تمثيلاً مع التعريفات المنسقة والتقارير المقدمة من صناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، من بين 306 حالة مفتوحة في بداية عام 2023: هناك 170 حالة (55 في المائة) تتعلق بالاحتيال والمخالفات المالية؛ و39 (13 في المائة) تتعلق بسوء السلوك الجنسي (الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وسوء السلوك الجنسي أو التحرش الجنسي)؛ و57 (18 في المائة) تتعلق بالسلوك المحظور (أي إساءة استخدام السلطة أو التمييز أو التحرش في مكان العمل)؛ و39 (13 في المائة) تتعلق بسوء السلوك/المخالفات الأخرى (مثل إساءة استخدام الامتيازات والحصانات، والمحسوبية، والإفصاح غير المصرح به، والممارسات غير الأخلاقية)؛ وحالة واحدة (واحد في المائة) تتعلق بالانتقام. اعتباراً من 1 يناير 2023، وبالإشارة إلى الفئات المنسقة، كانت الحالات الـ 306 المُرحّلة في مراحل مختلفة من عملية التحقيق.¹⁷ على النحو التالي:

- من بين 170 حالة احتيال ومخالفات مالية، كانت 124 حالة قيد المراجعة الأولية و46 حالة قيد التحقيق الكامل؛
 - من بين 57 حالة تنطوي على سلوك محظور، كانت 44 حالة قيد المراجعة الأولية و13 حالة قيد التحقيق الكامل؛
 - من بين 39 حالة تتعلق بسوء السلوك الجنسي، كانت 27 حالة قيد المراجعة الأولية و12 حالة قيد التحقيق الكامل؛
 - من بين حالات سوء السلوك/المخالفات الـ 39 الأخرى، كانت 30 حالة قيد المراجعة الأولية وتسع حالات قيد التحقيق الكامل؛
 - كانت الحالة الانتقامية الوحيدة قيد التحقيق الكامل.
56. يبين الشكل 5 توبيخ الحالات التي جرى ترحيلها من عام 2022 والسنوات السابقة باستخدام الفئات المنسقة المذكورة أعلاه.

¹⁷ مع تقدم الحالات الـ 306 في عام 2023، ربما تغيرت بعض ادعائها الأولية (التصنيف الذي تم تسجيل الحالة بموجبه).

الشكل 5. تحليل 306 حالة مُرخّلة من عام 2022 والسنوات السابقة



b. القضايا الواردة في عام 2023

57. بالإضافة إلى الحالات المرحلة البالغ عددها 306، أعاد المكتب فتح حالة كانت قد أغلقت سابقاً في عام 2022 وسجل 405 مسائل جديدة في عام 2023. ومن بين هذه المسائل الجديدة البالغ عددها 405، تم تسجيل 238 حالة على أنها ليست حالات مقامة بعد الفحص الأولي والفرز. وتم فتح الـ 167 المتبقية كحالات جديدة. ويتمشى عدد الحالات الجديدة في عام 2023 مع أرقام عام 2022 (166)، ولكنه يمثل زيادة حادة عن مستويات الحالات الجديدة في عام 2021 (118)، و2020 (116)، و2019 (112).

58. من بين الحالات الجديدة الـ 167 المفتوحة، كانت 92 حالة (55 في المائة) تتعلق بمواضيع داخلية. وشملت هذه الحالات موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (85 حالة، 92 في المائة)؛ ومتعاقدو الخدمات (خمس حالات، 5 في المائة)، ومتطوعو الأمم المتحدة (حالة واحدة، 1 في المائة)، وموضوع داخلي غير معروف (حالة واحدة، 1 في المائة).

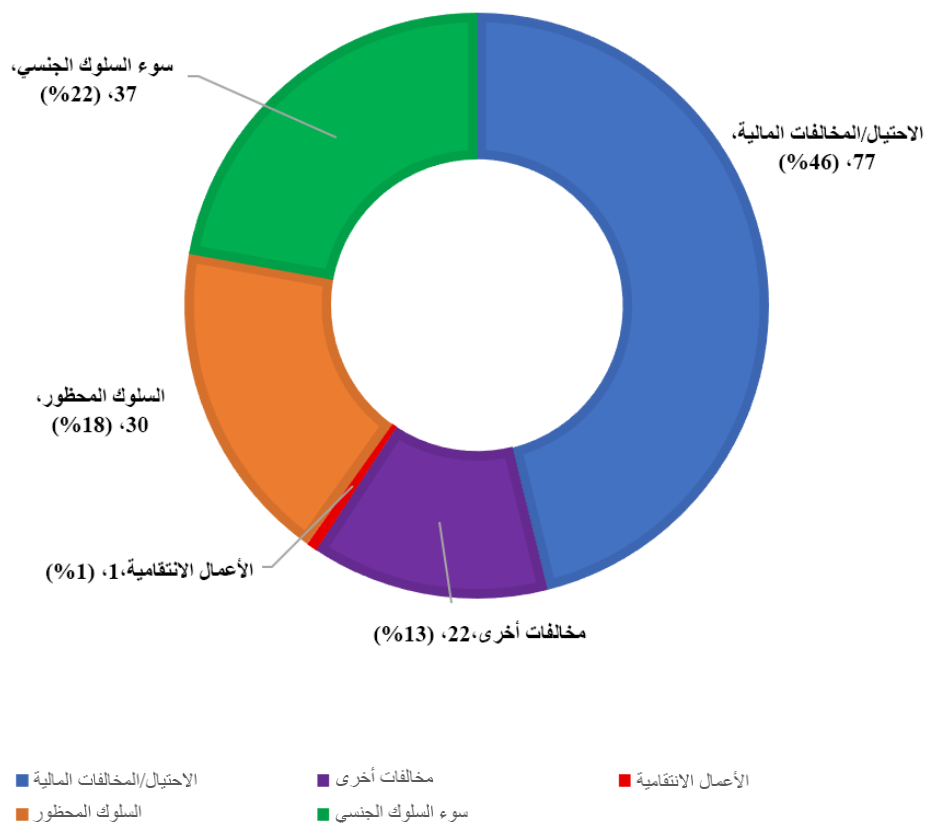
59. تتعلق خمس وستون (65) حالة جديدة (39 في المائة) بادعاءات ضد أشخاص أو كيانات خارجية. وشملت هذه الشركاء المنفذين وموظفيهم (52 حالة، 80 في المائة)؛ استشاريون حاليون وسابقون (ست حالات، 9 في المائة)؛ الموردون (خمس حالات، 8 في المائة)؛ موظفون سابقون في صندوق الأمم المتحدة للسكان (حالة واحدة، 2 في المائة)؛ مسؤول حكومي (حالة واحدة، 1 في المائة).

60. تتعلق عشر من الحالات الجديدة (6 في المائة) بموضوع لا يُعرف ما إذا كان الموضوع داخلياً أو خارجياً بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. هذه الزيادة في المواضيع غير المعروفة مقارنة بالسنوات السابقة، تنتج جزئياً عن تركيز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) على حالات تحويل المنتج/السلع التي لا يكون فيها موضوع الادعاء واضحاً دائماً على الفور.

61. بشكل عام، تتعلق 26 حالة (16 في المائة) من الحالات الجديدة الـ 167 بمسؤولين كبار حاليين وسابقين برتبة ف-5 وما فوقها.

62. يوضح الشكل 6 والجدول 5 أدناه تحليل الحالات الجديدة المفتوحة في عام 2023 باستخدام الفئات الموحدة الجديدة لحالات التسجيل. ويعرض الملحق 5 تحليلاً أكثر تفصيلاً للحالات الجديدة المسجلة في عام 2023 حسب نوع الادعاء.

الشكل 6. تحليل 167 حالة تم تلقيها عام 2023



الجدول 5. فئة الحالات، الواردة حسب السنة

فئة الادعاء	الحالات الواردة، حسب الفئة للفترة 2019-2022				
	2023	2022	2021	2020	2019
الاحتيال والمخالفات المالية	77	63	45	58	62
السلوك المحظور	30	42	27	18	21
سوء السلوك الجنسي	37	27	20	23	19
الأعمال الانتقامية	1	8	3	1	1
مخالفات أخرى	22	26	23	16	9
الإجمالي	167	166	118	116	112

63. كما ذكر أعلاه، بالإضافة إلى الـ 167 حالة مسجلة في عام 2023، فتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 238 قضية غير متضمنة تقارير عن مخالفات لا تقع ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وطلبات المشورة، وقد احتاج كل منهما لمزيد من المراجعة والإجراءات.¹⁸ ويمثل ذلك زيادة بنسبة 48 في المائة مقارنة بعام 2022 (161 حالة غير مكتملة)، وزيادة بنسبة 116 في المائة مقارنة بعام 2021 (110 حالة غير مكتملة)، وزيادة بنسبة 396 في المائة مقارنة بعام 2020 (48 حالة غير مكتملة)، وزيادة قدرها 580 في المائة مقارنة بعام 2019 (35 حالة غير مكتملة). يمكن أن تعزى الزيادة في الحالات غير المكتملة إلى وجود فريق استقبال أفضل تنظيمًا ومزود بموارد كافية بسبب الزيادات في عدد الموظفين منذ المرحلة الأولية لإعادة هيكلة مكتب خدمات التحقيقات في عام 2022، مما أدى إلى "فرز" المزيد من الحالات. يطبق الفريق عملية قبول أكثر صرامة لفحص الشكاوى بدقة، لتحديد ما إذا كانت تقع ضمن ولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS)، قبل فتح الحالة.

c. الحالات الواردة في المقر الرئيسي وحسب المنطقة

64. يبين الجدول 6 أدناه توزيع الحالات المفتوحة في عام 2023، مقارنة بالأعوام 2022 و2021 و2020، في المقر الرئيسي وحسب المنطقة.

الجدول 6. عدد الحالات الواردة سنويًا، في المقر الرئيسي وحسب المنطقة، على مدى السنوات الأربع الماضية

2023		2022		2021		2020		المقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان/ المنطقة
النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	
5	8	3	5	3	4	8	9	المقر
16	27	20	33	26	31	28	33	الدول العربية
29	48	25	42	12	14	20	23	آسيا والمحيط الهادئ
26	43	19	31	32	37	16	19	شرق وجنوب إفريقيا
7	12	7	12	3	4	6	7	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
5	9	8	13	4	5	6	7	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
12	20	18	30	20	23	16	18	غرب ووسط إفريقيا
100	167	100	166	100	118	100	116	الإجمالي

d. إجمالي عدد الحالات المفتوحة والمغلقة في عام 2023

65. في عام 2023، بلغ إجمالي عدد الحالات التي لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (474 OASIS) حالة (306 حالة مرحّلة من عام 2022 والسنوات السابقة، وحالة واحدة أعيد فتحها من السنوات السابقة و167 حالة جديدة)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2022 (404 حالة) وزيادة قدرها 40 في المائة مقارنة بعام 2021 (339 حالة). وتم إغلاق مائة وستين (160) حالة من أصل 474 حالة بحلول نهاية عام 2023 (انظر الجدول 7 والشكلين 7 و8 أدناه).

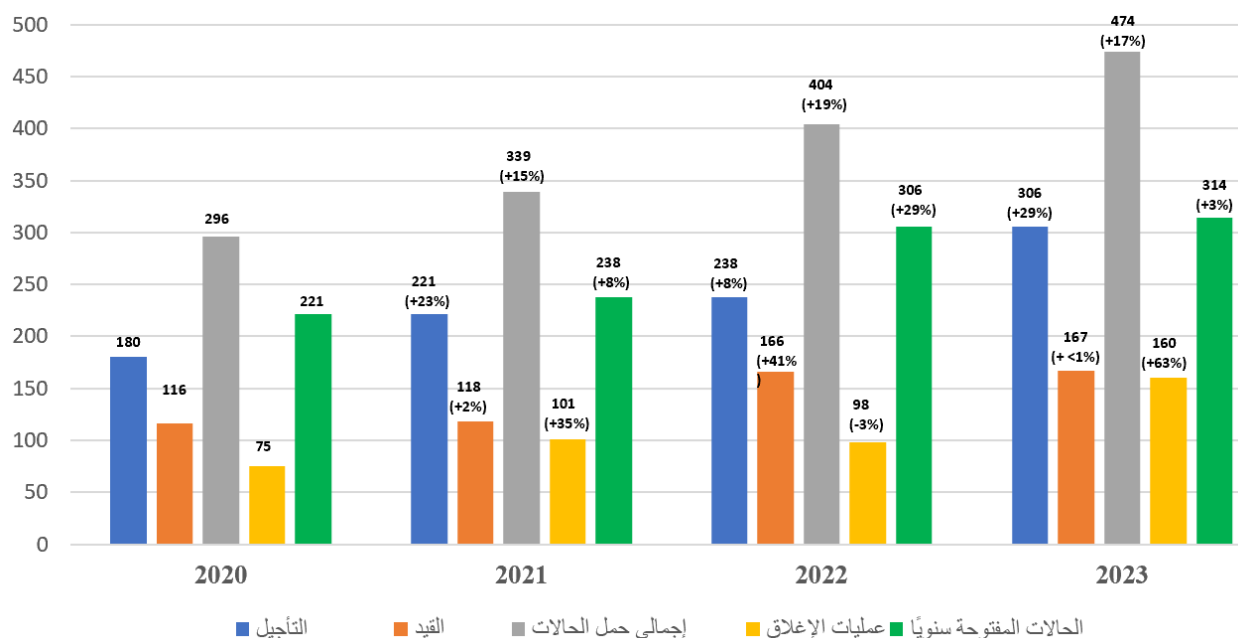
66. من بين الحالات الـ 160 التي أُغلقت في نهاية عام 2023، كانت 135 حالة (84 في المائة) من الحالات المتركمة (التي يُنظر إليها على أنها حالات وردت إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قبل عام 2023). ومن بين هذه الحالات الـ 135، تم تسجيل تسع حالات (6% من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها) في عام 2017؛ وتم تسجيل خمسة (3 في المائة) في عام 2018؛ و15 حالة (9 في المائة) في عام 2019؛ و20 حالة (13 في المائة) في عام 2020؛ و31 حالة (19 في المائة) في عام 2021؛ و55 حالة (34 في المائة) في عام 2022. وتم استلام خمسة وعشرين (16 في المائة) من أصل 160 حالة تم إغلاقها في عام 2023 في نفس عام الإغلاق (2023). ويعكس ارتفاع عدد الحالات، سواء الواردة أو المغلقة في عام 2023، جهود مكتب خدمات التدقيق والتحقيق واستراتيجيته في معالجة الحالات الواردة ذات الأولوية العالية لمنع تراكم الحالات في المستقبل مع معالجة الحالات المفتوحة المرّحلة من السنوات السابقة في الوقت نفسه.

¹⁸ أرسل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) إحالة/مذكرة استشارية تتعلق بـ 42 من هذه الحالات غير المكتملة إلى مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان المعني أو إلى منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، أقر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق باستلام الحالات غير المقامة وأبلغ صاحب الشكاوى، إذا أمكن الاتصال به، بالفيود القضائية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق.

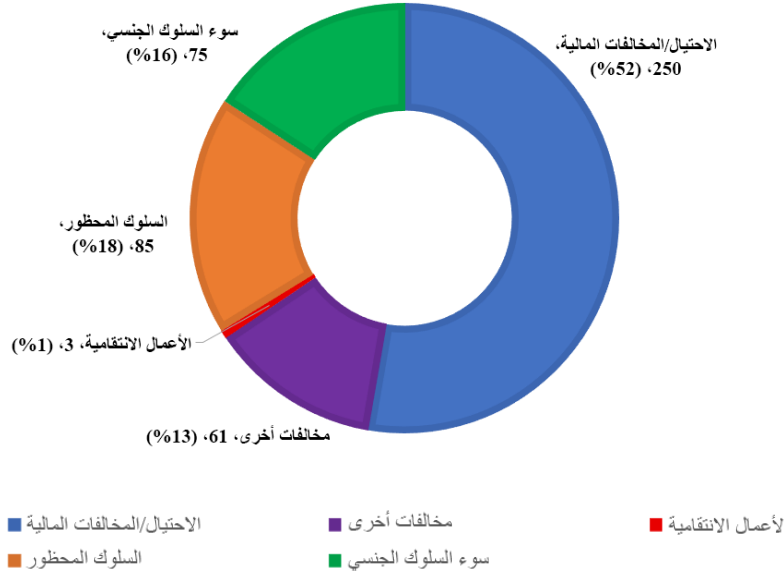
الجدول 7. تحليل الحالات التي جرى تناولها في عام 2023

عدد الحالات	وضع الحالات
306	المرحلة، اعتبارًا من 1 يناير 2023
167	مقيدة خلال العام
1	المعاد فتحها من العام السابق
474	إجمالي عدد الحالات خلال العام
160	المغلقة خلال عام 2023
(0)	المعاد فتحها من العام الحالي
160	إجمالي الحالات المغلقة بحلول 31 ديسمبر 2023
314	الحالات القائمة، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023

الشكل 7. الحالات الواردة السنوية، والمرحلة، وإجمالي عدد الحالات، وحالات الإغلاق، والحالات المفتوحة



الشكل 8. عدد الحالات في نهاية عام 2023 (474 حالة)



67. بشكل عام، وكما هو مذكور أعلاه، جرى الانتهاء من 160 قضية بحلول نهاية عام 2023. وتمثل هذه الحالات الـ 160 زيادة بنسبة 63 في المائة عن الحالات المغلقة في عام 2022 (98 حالة)، وزيادة بنسبة 58 في المائة عن عدد الحالات التي تم إغلاقها في عام 2021 (101 حالة)، وزيادة بنسبة 113 في المائة عن عام 2020 (75 حالة)، وزيادة بنسبة 357 في المائة عن عدد الحالات التي تم إغلاقها في عام 2019 (35 حالة).

(a) من بين الحالات الـ 160، كانت 144 حالة (90 في المائة) تتعلق بتحقيقات داخلية أو خارجية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أي التحقيقات التي يقودها المكتب، و16 حالة (10 في المائة) تتعلق بتحقيقات طرف خارجي وهي الحالات التي استعرضها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في ملف التحقيق لاحتمال تأييده.

(b) من بين الحالات الـ 160، تم إغلاق 126 حالة (79 في المائة) من خلال مذكرات إغلاق الحالة بعد المراجعة الأولية أو قبل الانتهاء من التحقيق الكامل.¹⁹ وشملت هذه الحالات الـ 126 أيضًا 13 تحقيقًا (8 في المائة) أجرتها أطراف خارجية. ومن بين هذه التحقيقات الـ 13 التي أجراها طرف خارجي والتي تم إغلاقها قبل إجراء تحقيق كامل من قبل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، تمت الموافقة على تسعة حالات (6 في المائة) ولم تتم الموافقة على أربعة حالات (اثنان في المائة) (انظر الشكل 9 أدناه).

(c) تم إغلاق أربع وثلاثين حالة (21 في المائة) عن طريق تقرير التحقيق أو تقرير إغلاق التحقيق بعد إجراء تحقيق كامل، أي بعد إخطار الشخص المعني، وإجراء مقابلات مع جميع الشهود ذوي الصلة، واستعراض جميع الأدلة ذات الصلة (انظر الشكلين 9 و10).

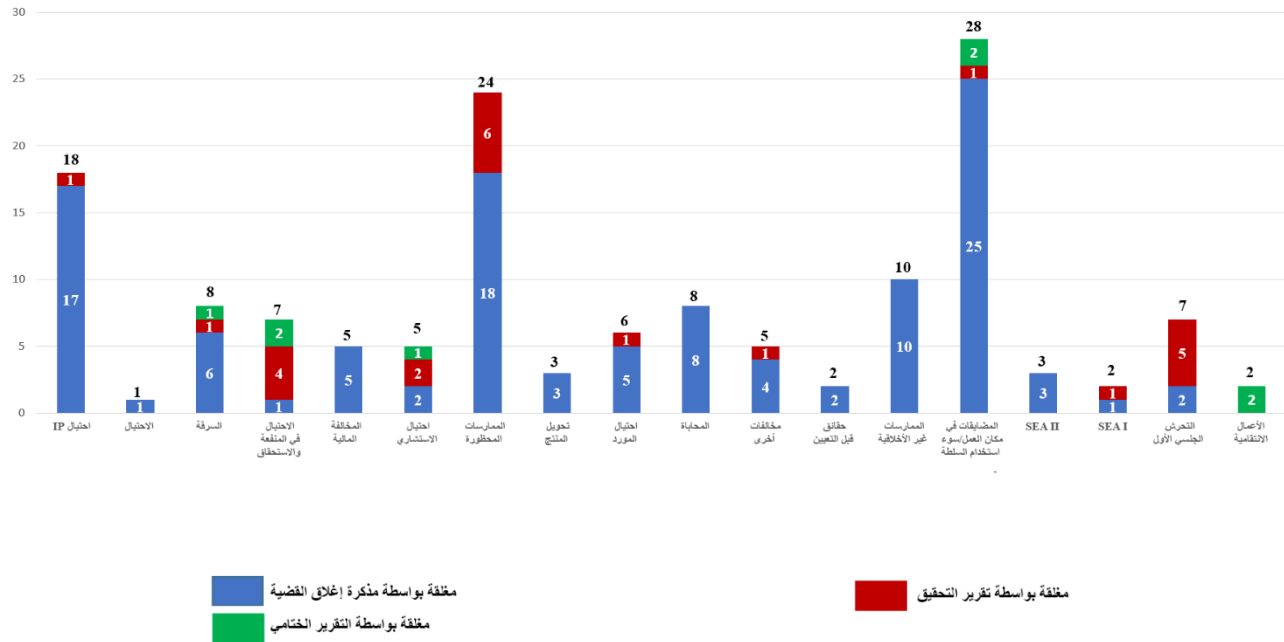
(d) من بين الحالات الـ 34 التي أُغلقت بعد إجراء تحقيق كامل، كانت 31 منها تتعلق بتحقيقات أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). ثلاثة وعشرون (23) من هذه التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) كانت تحتوي على ادعاء واحد موثق على الأقل. ويمثل هذا 14 في المائة من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها و74 في المائة من التحقيقات الكاملة التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). وقد تم إثبات صحة ثمانية من التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). ويمثل هذا 5 في المائة من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها و16 في المائة من التحقيقات الكاملة التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). وقد وافق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) على ثلاثة ملفات تحقيقات أجراها طرف خارجي (تم إغلاق 2 في المائة من إجمالي الحالات) بعد فتح تحقيق كامل من قبل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) (انظر الشكل 10 أدناه).

(e) كانت أربع وثلاثون (21 في المائة) من الحالات الـ 160 التي تم البت فيها تتعلق بكبار المسؤولين الحاليين أو السابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان برتبة ف-5 أو أعلى. تم إغلاق ثلاثين من هذه الحالات (19 في المائة من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها) بمذكرة إغلاق حالة، وتم إثبات حالة واحدة (أقل من 1 في المائة) بعد إجراء تحقيق كامل، وثلاث (2 في المائة) لم يتم إثباتها بعد التحقيق الكامل.

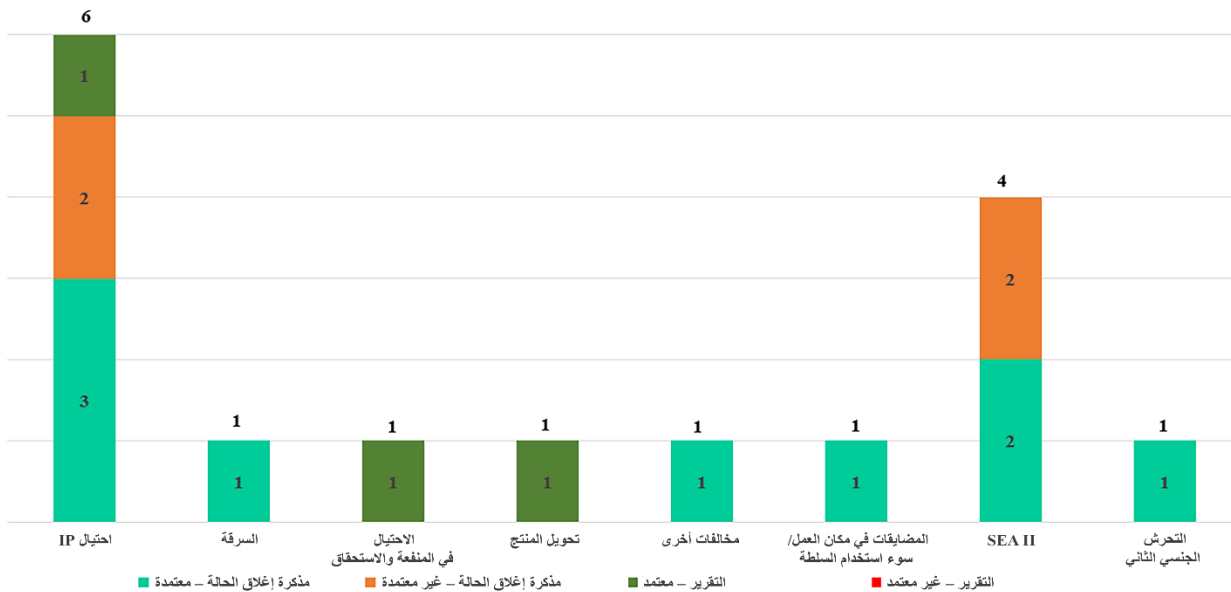
¹⁹ بالنسبة للحالات التي تم إغلاقها بموجب مذكرة إغلاق الحالة، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بجمع الأدلة وقرر أن: (أ) الأمر لا يقع ضمن ولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)؛ (ب) لا توجد مؤشرات معقولة على احتمال حدوث مخالفات؛ (ج) لا توجد معلومات محددة تثير وتشكل الأساس لإجراء تحقيق رسمي؛ (د) السلوك موضع الشكوى لم يصل إلى الحد الأدنى أو يستوفي التعريف المنصوص عليه في السياسة؛ (هـ) لم يكن التحقيق هو الإجراء الأنسب بخلاف ذلك؛ أو (و) ينطبق واحد أو أكثر من معايير إغلاق الحالة الموسعة المنصوص عليها في خطة عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لعام 2023.

(f) أرسل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (19OAIS) إحالة/مذكرة استشارية ذات صلة بحالات تتعلق بـ 25 حالة إلى مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان المختصة أو غيرها من منظمات الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء.

الشكل 9. تحليل الحالات التي تولها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) والتي تم إغلاقها في عام 2023، حسب الفئة والنتيجة



الشكل 10. تحليل التحقيقات التي أجريت من طرف خارجي التي استعرضها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2023، حسب الفئة والنتيجة



68. من بين الحالات الـ 34 التي تم إغلاقها بعد إجراء تحقيق كامل في عام 2023، تم إثبات 23 حالة كليًا أو جزئيًا وتم اعتماد ثلاثة ملفات تحقيقات بواسطة طرف خارجي بعد تحقيق كامل لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) (انظر الشكلين 9 و 10 والجدول 8 والتفاصيل في المرفق 4). بالنسبة إلى تحقيقات الأعمال الانتقامية، يغلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الحالة بتقديم منتج عمل مناسب إلى مكتب الأخلاقيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات، بصرف النظر عما إذا كانت الادعاءات موثقة أم غير موثقة. وفي جميع الحالات الأخرى، إذا أدى التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات

مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) إلى ادعاء واحد موثق على الأقل، يقوم المكتب بإغلاق الحالة عن طريق تقديم تقرير تحقيق إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ المزيد من الإجراءات. إذا لم يتم إثبات أي ادعاءات، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بإغلاق الحالة بتقرير إغلاق (انظر الشكلين 9 والجدول 8).

69. فيما يتعلق بالتحقيقات التي يقودها طرف خارجي، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بمراجعة ملف التحقيق لاحتمال المصادقة عليه. عادةً، يتم إغلاق تحقيقات الطرف الخارجي بمذكرة إغلاق الحالة حيث يمكن المصادقة عليها دون الحاجة إلى أي تحقيق/إجراء إضافي أو عندما لا يتمكن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) من المصادقة ولكن هناك أسباب مقنعة لعدم فتح تحقيق كامل. يفتح مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تحقيقًا كاملاً لملفات الطرف الخارجي عندما تكون هناك حاجة إلى إجراء متابعة، مثل اضطرار مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أو الطرف الخارجي إلى تنفيذ المزيد من إجراءات التحقيق أو عندما يُرى أنه يجب إحالة الأمر إلى الوحدة القانونية أو لجنة مراجعة الشركاء المنفذين (انظر الشكل 10 والجدول 8).

70. من بين الحالات الـ 26 الموثقة وملفات تحقيقات الأطراف الخارجية المعتمدة، يمكن تقسيم الادعاءات الرئيسية على النحو التالي:

- تتعلق معظم الحالات (18 حالة، 69 في المائة) بالاحتيال والمخالفات المالية، مقسمة إلى ست حالات ممارسات محظورة (23 في المائة)، وخمس حالات احتيال في المزاياب والاستحقاقات (19 في المائة)، وحالتين من حالات الاحتيال على مستشارين (8 في المائة)، وحالتين للاحتيال على الشريك المنفذ (8 في المائة)، وحالة واحدة لكل من تحويل المنتج (4 في المائة)، والسرقة (4 في المائة)، والاحتيال على الموردين (4 في المائة)؛
- سوء السلوك الجنسي (ست حالات، تمثل 23 في المائة) منها خمس حالات تحرش جنسي (19 في المائة) وحالة واحدة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (4 في المائة)؛
- السلوك المحظور (حالة واحدة تمثل 4 في المائة) يشمل التحرش في مكان العمل/إساءة استخدام السلطة؛ و
- مخالفات أخرى (حالة واحدة تمثل 4 في المائة) تتعلق بإساءة استخدام أصول صندوق الأمم المتحدة للسكان.

71. من بين الحالات المتعلقة بمسائل مالية، والتي أُغلقت بعد إجراء تحقيق كامل، كان لـ 10 حالات آثار مالية على صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي كل حالة، تمكن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) من تحديد الخسارة المقدرة. بلغت القيمة الإجمالية للحالات المثبتة التي تنطوي على خسارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال ممارسات احتيالية أو مخالفات مالية، 1 047 527 دولاراً²⁰ (45.523 دولاراً في عام 2022).

72. بحلول نهاية عام 2023، تم تصنيف 314 حالة — في المقام الأول احتيال الشركاء المنفذين في صندوق الأمم المتحدة للسكان (71 حالة) (22 في المائة)؛ التحرش/إساءة استخدام السلطة في مكان العمل (56 حالة) (18 في المائة)؛ الممارسات المحظورة (52 حالة) (16 في المائة)؛ الاستغلال والانتهاك الجنسيين (35 حالة) (11 في المائة) — تم ترحيلهما إلى عام 2024 (انظر المرفق 5 والشكل 8). ويمثل هذا زيادة بنسبة 3 في المائة في الحالات المُرحّلة، مقارنة بعام 2022 (306 حالة)، حيث واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) التعامل مع عدد كبير من الحالات المتركمة في السنوات الأخيرة بسبب زيادة الإبلاغ عن سوء السلوك والوظائف الشاغرة السابقة في فرع التحقيق.

73. من بين الحالات المعلقة البالغ عددها 314 حالة حتى نهاية العام، هناك 46 حالة (15 في المائة) تتعلق بحالات ضد كبار المسؤولين الحاليين أو السابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان برتبة ف-5 وما فوقها. ومن بين الحالات المعلقة، كانت 250 حالة (79 في المائة) في مرحلة الاستعراض الأولي، وكانت الحالات الـ 64 المتبقية إما في مرحلة التحقيق (49 حالة) (16 في المائة) أو مرحلة كتابة التقارير (15 حالة) (5 في المائة). وفقاً للتعريف المنسقة وإعداد تقارير الصناديق والبرامج، كانت الحالات المعلقة البالغ عددها 250 حالة في مرحلة الاستعراض الأولي تتعلق بما يلي: الاحتيال/المخالفات المالية (65 في المائة)؛ سوء السلوك الجنسي (23 في المائة)؛ السلوك المحظور (22 في المائة)؛ ومخالفات أخرى (14 في المائة)؛ والانتقام (أقل من 1 في المائة).

74. أُغلقت الحالات التي انتهت في عام 2023، في المتوسط، في 24.3 شهراً (من استلامها وحتى إغلاقها). وفي إطار هذه الحالات، أعطى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) الأولوية للحالات المحددة زمنياً وتلك المتعلقة بالانتقام وسوء السلوك الجنسي والاحتيال وسرقة مبالغ كبيرة. بلغ عمر مجموعة الحالات المعلقة في نهاية العام أكثر من 18.7 شهراً في المتوسط؛ 69 في المائة منها كانت أعلى من هدف السنة أشهر، حيث بلغ متوسطها 26.1 شهراً.

75. أثناء قيام المكتب بأنشطة التحقيق في عام 2023، أصدر ثمانية طلبات للتنسيب/تمديد الإجازة الإدارية ضد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تمت الموافقة عليها جميعاً. وأصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أيضاً ستة إخطارات بمصادرة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصدر 26 إخطاراً بإجراء تحقيق رسمي ضد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان والباثيين والشركاء المنفذين. تجدر الإشارة إلى أن إصدار إخطارات التحقيق الرسمي يتم عموماً في نهاية التحقيق وقبل وقت قصير من إجراء المقابلة مع موضوع الادعاءات، وليس بالضرورة عند فتح حالة تحقيق كاملة.

²⁰ ويتعلق ثمانين (80) في المائة من المبلغ بحالة واحدة فقط.

الجدول 8. البت في الحالات المكتملة في عام 2023

عدد الحالات	نوع الإغلاق
البت في تقارير التحقيق	
23	(أ) مقدمة إلى الوحدة القانونية
0	(ب) مقدمة إلى مكتب الأخلاقيات (الأعمال الانتقائية)
23	المجموع الفرعي
البت في تقارير إغلاق التحقيق	
2	مقدمة إلى مكتب الأخلاقيات (الأعمال الانتقائية)
6	(أ) الادعاء غير المدعوم/لم يصل السلوك إلى الحد الأدنى أو التعريف الذي تتطلبه السياسة
0	(ب) ادعاء لم يُحدد فيه أي جاني
8	المجموع الفرعي
البت في ملفات تحقيق الطرف الخارجي المغلقة بالتقرير	
3	(أ) تم اعتماد الملف وتقديمه إلى الوحدة القانونية بتقرير بعد التحقيق الكامل
0	(ب) لم يتم التصديق على الملف وتقديمه بتقرير إلى الوحدة القانونية
3	المجموع الفرعي
34	البت الكامل في تقارير التحقيق والإغلاق في عام 2023
113	مذكرة الإغلاق (معلومات غير كافية قابلة للتنفيذ لإجراء تحقيق كامل/سبب مقنع آخر لعدم فتح تحقيق كامل)
113	المجموع الفرعي
البت في ملفات تحقيق الطرف الخارجي المغلقة بمذكرة إغلاق	
9	(أ) تم التصديق على الملف وإغلاقه بمذكرة إغلاق
4	(ب) لم يتم التصديق على الملف وإغلاقه بمذكرة إغلاق
13	المجموع الفرعي
160	البت الكامل في الحالات التي تم إغلاقها في عام 2023
30 ²¹	الإحالات/المذكرات الاستشارية إلى الإدارات الداخلية/الخارجية الأخرى

76. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت حالة تقارير التحقيق الـ 23 وثلاثة ملفات تحقيق معتمدة من طرف خارجي تم تقديمها إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) أو لجنة استعراض عقوبات الموردين (VRC) في عام 2023. على النحو التالي (انظر الجدول 8 والمرفق 4 للحصول على التفاصيل):

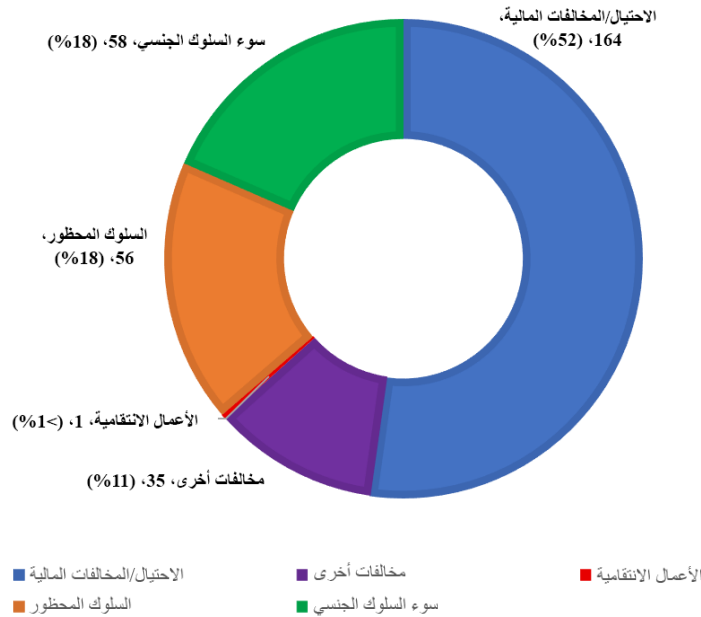
(a) كانت اثنتا عشرة حالة تتعلق بموظفين سابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو موظفين لم يتم تجديد عقودهم، أو موظفين استقالوا أو أنهوا الخدمة بطريقة أخرى قبل صدور تقارير التحقيق أو خلال المرحلة التأديبية:

- i. تم إغلاق ست من هذه الحالات مع وضع ملاحظة مناسبة في ملف الموظفين؛
- ii. تم إغلاق قضيتين بالإحالة إلى السلطات الوطنية، بالإضافة إلى إيداع المذكرة المناسبة في ملف الموظفين؛
- iii. في إحدى الحالات، بالإضافة إلى وضع مذكرة مناسبة في الملف الشخصي للموظف السابق، أحييت المسألة إلى كل من السلطات الوطنية ووحدة التحقيق في المنظمة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تأثرت أيضاً بسوء السلوك. وقد تم استرداد جزئي، ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في الجهود الرامية إلى استرداد الرصيد المتبقي؛
- iv. تم إغلاق حالة واحدة، وأضيف اسم الاستشاري إلى قاعدة بيانات الفحص "ClearCheck" الخاصة بالأمم المتحدة. تمت إحالة الأمر إلى منظمة الأمم المتحدة التي كان يعمل بها المستشار وقت انتهاء التحقيق، وإلى مكتب الشؤون القانونية لاحتمال تقييمه وإحالاته إلى السلطات الوطنية؛
- v. أُغلقت إحدى الحالات وقام المسؤول الكبير المعني في صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعويض الصندوق عن الخسارة المستحقة بسبب سوء سلوكه. كما تمت إحالة الأمر إلى السلطات الوطنية؛
- vi. تم إغلاق حالة واحدة، وبالإضافة إلى وضع مذكرة مناسبة في الملف الشخصي للموظف السابق، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى استرداد أموال من الموظف السابق وحصل عليها.

²¹ تضمنت العديد من هذه الإحالات/المذكرات الاستشارية العديد من الحالات المكتملة/غير المكتملة في إحالة/مذكرة واحدة.

- (b) تم اتخاذ إجراءات تأديبية في ست حالات تتعلق بخمسة من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان:
- في إحدى الحالات، أنهيت خدمة الموظف مقابل تعويض بدلاً من الإخطار ودون تعويض إنهاء الخدمة. وقد أدرج اسم الموظف في قاعدة بيانات الفحص الخاصة بالأمم المتحدة "ClearCheck"،
 - في حالتين، تلقى الموظف لومًا كتابيًا وخسارة درجة واحدة في الرتبة؛
 - في إحدى الحالات، تم إنهاء عقد مقاول الخدمة. وقد أدرج اسم الموظف في قاعدة بيانات الفحص "ClearCheck" الخاصة بالأمم المتحدة،
 - في إحدى الحالات، تم إنهاء تعيين أحد الموظفين بسبب وقائع سابقة للتعيين بسبب سلوك ارتكبه أثناء عمله كمتطوع في الأمم المتحدة. وقد أدرج اسم الموظف في قاعدة بيانات الفحص الخاصة بالأمم المتحدة "ClearCheck"، كما تمت إحالة الأمر إلى السلطات الوطنية؛
 - في إحدى الحالات، تلقى الموظف الإيقاف من دون أجر لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل زيادة الراتب لمدة سنة واحدة. تمت إحالة الأمر أيضًا إلى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية (OLA) لتقييمه واحتمال إحالته إلى السلطات الوطنية.
- (c) هناك أربع حالات تتعلق بالشركاء المنفذين لصندوق الأمم المتحدة للسكان قيد الاستعراض من قبل لجنة استعراض الشركاء المنفذين؛
- (d) كانت الوحدة القانونية قيد استعراض حالتين يتعلقان بموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ الإجراء/القرار التنظيمي أو التأديبي المناسب؛
- (e) هناك حالة واحدة تتعلق بأحد موردي صندوق الأمم المتحدة للسكان (مقاول من الباطن لشريك منفذ) قيد الاستعراض من قبل لجنة استعراض عقود الموردين؛
- (f) قد أحيلت حالة تتعلق بأحد الموظفين المتعاقدين مع منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى تلك المنظمة لاتخاذ إجراء بشأنها.

الشكل 11. تحليل الحالات المفتوحة (314)، اعتبارًا من نهاية العام، التي سيجري ترحيلها إلى عام 2024



IX. الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2023

77. يجوز لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) وفقًا لميثاقه، أن يقدم خدمات استشارية لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى الحد الذي لا يتعرض فيه استقلاله وموضوعيته للخطر. وتستند الخدمات الاستشارية المقدمة إلى معرفتها بالحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، والدروس المستفادة من عمليات تدقيق الحسابات والتحقق التي أجريت. وعند تقديم هذه الخدمات، لا يشارك مكتب خدمات التدقيق والتحقق في عملية اتخاذ القرار أو يحدد الإجراءات التي ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذها.

78. في عام 2023، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات الأعمال المتنوعة. واستمر الطلب على الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) والتي كانت مطلوبة في المقام الأول على أساس

مخصص، واستمرت في الزيادة وخاصة في مجال استعراض اتفاقات التمويل. ونظرًا إلى إمكانياته، يمكن لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق فقط استيفاء بعض الخدمات المختارة وحسب، بسبب تعدد الطلبات التي تتطلب استثمار كبير في الوقت، لاسيما من قِبل فريق إدارة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. 79. كانت الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2023 على النحو التالي:

- (a) *مراجعة اتفاقيات التمويل*. قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بمراجعة 23 اتفاقية تمويل وعقدت للخدمات في عام 2023. ولا يزال هذا المجال يزداد تعقيدًا مع استمرار التحول من الهياكل التقليدية للاتفاقات إلى الاتفاقات غير القياسية، لا سيما فيما يتعلق بالبنود المتعلقة بمراجعة الحسابات، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، والتحقيق العام؛
- (b) *السياسات والأنشطة الأخرى*. ولتحسين عمليات إدارة المخاطر في المنظمة، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) الاضطلاع بدوره المراقب في لجنة السياسات وقدم مدخلات في استعراض سبع سياسات وإجراءات؛
- (c) *دعم الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان*. وبالإضافة إلى تقديم المشورة المخصصة إلى الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان عند الطلب، واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مشاركته، بصفة مراقب، في مختلف اللجان، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، ومجلس مشروع تخطيط موارد المؤسسة، ومجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللجنة التوجيهية للشؤون الإنسانية، ولجنة رصد الامتثال للرقابة، ولجنة السياسات،
- (d) *الدعم العام لموظفي وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان*. تضمن ذلك الطلبات المخصصة للحصول على معلومات من مختلف وحدات الأعمال والاستجابات لطلبات المساعدة الواردة من خلال مكتب خدمات المتكاملة المؤسسي، وتوفير بيانات شهرية لإدراجها في لوحات المعلومات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (e) *الخدمات الاستشارية*. قدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) خدمات استشارية أثناء تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد (كونتم) بعد تاريخ بدء تشغيل النظام في أوائل عام 2023؛
- (f) *المشاركة الاستشارية المشتركة*. شارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في جلسات التخطيط وإعداد التقارير التي عقدت من أجل التقييم الاستشاري المشترك بين الوكالات لإستراتيجيات العمليات التجارية بقيادة شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (OIOS)، بالاشتراك مع بعض أعضاء ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة. كانت المشاركة بهدف الانخراط في عمليات المراجعة المشتركة المستقبلية والارتباطات الاستشارية المماثلة اعتبارًا من عام 2025 فصاعدًا، عندما يتم تجديد التأكيد المشترك؛
- (g) *تقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان من قِبل أطراف خارجية والمشاركة في زيارات الجهات المانحة*. وفي عام 2023، قدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) مدخلات للمراجعات أو التقييمات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك البعثات المانحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أيضًا في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لعام 2023 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن البصمة الكربونية؛
- (h) *الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي*. وواصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، ولا سيما فرع التحقيقات، تقديم الدعم التدريبي للإدارة وشارك في استعراض البنود المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في اتفاقات الجهات المانحة. تابع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) والتنسيق الداخلي والمشاركين بين الوكالات فيما يتعلق بمسائل الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الإدارية رفيعة المستوى، وممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيق (UN-RIS). وكجزء من أنشطة التحقيق، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) التوصية بإدراج مواضيع في قاعدة بيانات "ClearCheck" للحالات المثبتة للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي،
- (i) *الدروس المستفادة من التحقيقات*. كجزء من أنشطة التحقيق التي أجريت في عام 2023، قدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المشورة إلى شعب، وفروع، ومكاتب قطرية محددة في صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التدابير التي يجب اتخاذها لزيادة حماية سعة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرامجه وصناديقه والمستفيدين منه وموظفيه. وشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تدابير لمنع إعادة توظيف موظفين معينين أو خبراء استشاريين ثبت ارتكابهم مخالفات، وتحديد الإدارة للسلوكيات المتكررة للموظفين والتي — رغم أنها لا ترقى إلى مستوى تعريف التحرش — أثرت على عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتدابير المخصصة أو المؤقتة لحماية المستفيدين والضحايا والموظفين أثناء التحقيق، وتنفيذ ضوابط حماية الأصول أو الأموال التنظيمية.

X. الإشراف على أنشطة المراجعة والتحقيق ومتابعتها والتنسيق بشأنها

a. المراقبة والتنسيق والتشاور الداخلي

80. واصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف على عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2023 وتقديم المشورة للمدير التنفيذي في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالمساءلة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإدارة المالية وإعداد التقارير وعملية الرقابة الانتزاعية، بما في ذلك مسائل المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية والتحقيق ووظائف التقييم والأخلاقيات. في عام 2023، قدمت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف المشورة لمدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بشأن: (أ) خطة العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لعام 2023 وتنفيذها؛ (ب) ميزانية وموظفي المنظمة؛ (ج) التقرير السنوي لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) المقدم إلى

المجلس التنفيذي. وتماشياً مع السنوات السابقة، فقد استلمت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف جميع تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في عام 2023. والجدير بالذكر أن رئيس مكتب OAC شارك، بصفة مراقب، في عملية تعيين مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) الجديد.

81. قام مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بالتنسيق مع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لتحقيق أقصى قدر من تغطية المراجعة، وتجنب ازدواجية الجهود، وتحديد مدى الاعتماد الذي يمكن أن يعتمد على أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). وعند إجراء تقييمه السنوي للمخاطر كأساس لإعداد خطة وجدول المراجعة لعام 2023، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات وأخذ في الاعتبار أنشطته المخططة ونتائج أعمال المراجعة الخارجية. في عام 2023، بدأت في تنفيذ توصيات المراجعة الصادرة إليها من قبل مجلس مراجعي الحسابات، وقدمت تقارير منتظمة إلى لجنة مراقبة الامتثال للرقابة بشأن التقدم المحرز. تمت مشاركة جميع تقارير المراجعة الصادرة في عام 2023 مع مجلس مراجعي الحسابات؛ ومن خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، أجريت مشاورات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والحالات الهامة الناشئة عن أعمال المراجعة والتحقق.

82. بصفته عضواً مراقباً في لجنة مراقبة الامتثال للرقابة، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بشكل دوري بمراجعة والتحقق من مدى كفاية وتنفيذ الإدارة لجميع توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في الوقت المناسب، وقام بإغلاقها عند الاقتضاء. إن حضور مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بحكم منصبه، للاجتماعات الشهرية للجنة طوال عام 2023، أتاح إمكانية إجراء مراجعة في الوقت المناسب للتقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، وساعد، عند الضرورة، في تقديم المشورة بشأن كيفية تنفيذ التوصيات بكفاءة وبشكل مناسب. كما قام مكتب خدمات التدقيق والتحقق بدوره في التحقق من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التدقيق المشتركة في التقارير السابقة، من أجل إغلاقها.

83. بصفته عضواً في "الفريق العامل المعني بالنزاهة"، عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بشكل وثيق مع مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية الأخرى، مثل الوحدة القانونية، ووحدة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، ومكتب الأخلاقيات، وشعبة الموارد البشرية، والمكتب المدير التنفيذي حسب الحاجة في عمله.

b. التنسيق والتشاور الخارجي

84. في عام 2023، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) مشاركته في الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل المراجعة الداخلية من خلال المشاركة في تبادل الممارسات والخبرات بين خدمات المراجعة الداخلية لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى المرتبطة بها، على سبيل المثال، ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلو خدمات المراجعة الداخلي (RIAS). وحضر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) اجتماعاً لرؤساء مراجعة الحسابات الداخلية في نيويورك استضافه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة لاستكشاف فرص التعاون وتبادل المعلومات والتبادلات بين المنظمات ووضع خطة جديدة لتدريب الموظفين.

85. بالمثل، ظل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) نشطاً في العديد من الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل التحقيق، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات ممثلو دوائر التحقيق بالأمم المتحدة، وعقد ممثلو دوائر التحقيق في الأمم المتحدة أفرقة عاملة ركزت على مواضيع تحقيق محددة، وعقدوا اجتماعات مع المؤسسات المالية الدولية ومؤتمر المحققين الدوليين. وواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أيضاً المشاركة بنشاط في الأنشطة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والطب الشرعي الرقمي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، صياغة أوراق الموقف والعروض التقديمية حول مواضيع تحقيقية محددة ذات اهتمام مشترك. وشمل ذلك ورقة موقف بشأن أفضل الممارسات في معالجة ادعاءات السلوك التعسفي.²²

XI. أنشطة أخرى تم تنفيذها في عام 2023

86. بعد تعيين مدير جديد لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في سبتمبر 2023، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بعدة مبادرات لتحسين خدماته واعتماد الممارسات الجيدة في تقديم تلك الخدمات. فيما يلي بعض أبرز إنجازات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في عام 2023 والتي ستستمر في البناء عليها:

(a) اعتماد عمليات أكثر كفاءة لإعداد التقارير وضمان الجودة، لا سيما من خلال وحدة ضمان الجودة والسياسات وإعداد التقارير التي تعمل بكامل طاقتها؛

(b) إطلاق ناجح لاستطلاع رضا العملاء لعمليات المراجعة الداخلية التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) مع نتائج أولية إيجابية للغاية لعام 2023. وتم تحقيق معدل استجابة قدره 83 في المائة؛

(c) اعتماد ودمج تحليلات البيانات في أعمال المراجعة الداخلية بعد تعيين أخصائي إدارة البيانات؛

²² ورقة موقف بشأن أفضل الممارسات في معالجة ادعاءات السلوك التعسفي، أقرها ممثلو دوائر التحقيق بالأمم المتحدة في 21 مارس 2024.

- (d) في أغسطس 2023، قدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) مذكرة إعلامية إلى المجلس التنفيذي حول حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم الذاتي لاستقلالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) الذي أجري في عام 2022. وخلصت المذكرة الإعلامية إلى أنه قد تم إحراز تقدم كبير من قبل كل من مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات التقييم الذاتي؛
- (e) عقد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) جلسة مغلقة مع المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2024 لعرض خطة المراجعة لعام 2024 والحالات الرئيسية الناشئة عن عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2023؛
- (f) إطلاق نشرة إخبارية شهرية لتقديم إرشادات منتظمة حول دور مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) وإبقاء المنظمة على علم بأنشطته ومبادراته؛
- (g) إحراز تقدم في تحديث دليل المراجعة الداخلية الحالي ليعكس الممارسات الحالية وتطوير إجراءات التشغيل الموحدة ونماذج التقارير لتحسين الكفاءة، والتي بدأ بعضها يوتي ثماره الآن، مثل إصدار التقارير في الوقت المناسب؛
- (h) أصبحت وحدة قبول مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تعمل بكامل طاقتها، حيث قامت بمراجعة وفرز أكثر من 400 تقرير تم تلقيها في عام 2023؛
- (i) نجح مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في إتمام عمليات التوظيف في منصب رئيس وحدة التحقيقات 2 ومناصب أخصائي التحقيق الشاغرة برتبة ف-4؛
- (j) ساهم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في عمل وحدة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين ممارسات التحقيق في الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي عبر القطاع؛ و
- (k) عزز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) القدرة الرقمية الرئيسية في مجال الطب الشرعي مما مكن قسم الطب الشرعي من المراجعة عن بعد لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المضبوطة، وبدأ في استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي في التحقيقات.

XII. نظرة عامة على خطط العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لعام 2024

A. خطة عمل المراجعة الداخلية

87. في عام 2024، سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تحسين منهجية تقييم مخاطر المراجعة كأساس لإعداد خطته المتجددة لمدة أربع سنوات وخطة المراجعة لعام 2024 من خلال: (أ) تحديد وقياس عوامل الخطر التي تؤثر على الكيانات الخاضعة للمراجعة؛ (ب) مراعاة نتائج عمليات المراجعة الخارجية وعمليات المراجعة/الضمان التي تتم لوحدات العمل داخل المنظمة، بما في ذلك تقييم الاتجاهات في حالات التحقيق المرفوعة والمكتملة؛ (ج) النظر في احتياجات الضمان لأصحاب المصلحة وقرارات المجلس التنفيذي؛ (د) إعطاء الأولوية للمكاتب التي لم يتم مراجعة حساباتها من قبل أو تم مراجعتها منذ 15 سنة أو أكثر.
88. تم وضع خطة عمل متجددة للمراجعة الداخلية مدتها أربع سنوات لكل من وحدات الأعمال الميدانية والمقر الرئيسي وعمليات الأعمال التجارية في عام 2023 للفترة 2023-2026. وكما كان متوقفاً وقت إعدادها، تمت إعادة النظر في خطة عمل المراجعة المتجددة وتحديثها في عام 2024، بناءً على نتائج عملية تقييم المخاطر السنوية التي أجريت في أكتوبر 2023. الخطة المتجددة المحدثة للسنوات الأربع هي للفترة 2024-2027 وتشكل الأساس لخطة المراجعة لعام 2024.
89. تشمل خطة المراجعة لعام 2024 على 32 مهمة، بما في ذلك اثنتان مُرحتان من عام 2023 و30 مهمة مراجعة جديدة. ومن بين 30 مهمة جديدة، هناك ست عمليات مراجعة للعمليات التجارية (جميعها عالية المخاطر)، وواحدة لمراجعة حسابات المكاتب الإقليمية (مخاطر متوسطة إلى منخفضة)، و23 عملية مراجعة لمكاتب قطرية (خمسة مخاطر عالية، وخمسة مخاطر متوسطة إلى منخفضة، و13 مخاطر منخفضة). يضع مجموعة المشاركات في خطط 2024 (الخطة السنوية والخطة المتجددة لمدة أربع سنوات) في الاعتبار متطلبات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) للقيام بما يلي:
- (a) الوفاء وتحقيق إستراتيجية المراجعة الحالية الخاصة بها، بما يتماشى مع احتياجات الإدارة العليا وأصحاب المصلحة وقرارات المجلس التنفيذي لمراجعة وحدات الأعمال عالية المخاطر على مدار دورة مدتها ثلاث سنوات ووحدات الأعمال ذات المخاطر المتوسطة والعالية والمتوسطة والمنخفضة على مدى 7 إلى 10 سنوات. ستتم تغطية وحدات الأعمال منخفضة المخاطر باستخدام أساليب مختلفة مثل المراجعات المكتبية، والمراجعة والرصد عن بعد (في حال تجديدها، اعتماداً على قدرات نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد)، وعمليات المراجعة المختلطة وعمليات المراجعة المتجاورة؛
- (b) تغطية العمليات التجارية الأساسية عالية المخاطر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام نهج مصممة حسب الاقتضاء؛ و
- (c) الاستفادة من الموظفين المتاحين أو الموارد البشرية والتخصيص المالي من الميزانية المؤسسية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS).

B. خطة عمل التحقيق

90. في عام 2024، سيركز فرع التحقيق التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) جهوده على أربعة مجالات عمل وأهداف يتعين تحقيقها بحلول 31 ديسمبر 2024: (a) الحد من تراكم الحالات والحد من الشبوحه؛ (b) توحيد عدد موظفي فرع التحقيق؛ (c) إنشاء خدمة الطب الشرعي الرقمية التابعة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)؛ (d) تدوين نهج التحقيق في سوء السلوك الجنسي الذي يتبعه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS).

91. هذه الأهداف، الموضحة أدناه، ليست أهدافاً فردية متميزة للفرع وحسب ولكنها أيضاً تعزز بعضها البعض. من المتوقع أن يؤدي العمل على كل هدف إلى تيسير إنجاز الأهداف الأخرى. وتستند الأهداف إلى حجم الحالات الحالي، وحالة التوظيف، والأولويات التنظيمية والتوجه الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والممارسات والمعايير المتطورة في التحقيقات الدولية.

(a) الحد من تراكم الحالات وتسريع تقييمها. تقلل عدد الحالات المتركمة القديمة (المحددة لأغراض خطة العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) على أنها الحالات الواردة في عام 2021 أو السنوات السابقة والتي لا تزال قيد التقييم أو التحقيق) بنسبة 50 في المائة (61 حالة)، مع إعطاء الأولوية لإغلاق جميع الحالات الواردة قبل عام 2021، وإغلاق ما مجموعه 150 حالة جديدة أو قديمة بحلول 31 ديسمبر 2024؛

(b) تعزيز عدد موظفي فرع التحقيق. بناءً على وظائف التحقيق التي تم تعيينها في عام 2023، سيسعى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) إلى شغل جميع الوظائف المتاحة بحلول 31 مارس 2024. علاوة على ذلك، سيتم تكليف المحققين الأفراد بأدوار محورية محددة، بما في ذلك سوء السلوك الجنسي، والسلوك المحظور، والأطر القانونية والسوابق القضائية، وتحويل السلع، والطب الشرعي الرقمي، والتدريب والشهود؛

(c) إنشاء خدمة الطب الشرعي الرقمية بمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). تطورت قدرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في مجال الطب الشرعي الرقمي بشكل كبير في عام 2023، بجانب تعيين خبير متخصص في الطب الشرعي الرقمي، وشراء أداة لتحليل البيانات، وشراء ترخيص الطب الشرعي، وخوادم الكمبيوتر التي تنتج المعالجة والتحليل عن بعد لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم الاستيلاء عليها أثناء التحقيقات. سيقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بحلول 31 ديسمبر 2024 بصياغة الاختصاصات التي تحدد دعم الطب الشرعي الرقمي الذي يمكن تقديمه للتحقيقات على أساس منظم مما سيساعد على ترسيخ إطار وقدرات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في الطب الشرعي الرقمي. سيقوم برنامج OAIS أيضاً بفحص ترتيبات التوظيف أو الهيكل الخاص به لدمج خبرات الطب الشرعي الرقمي بشكل أفضل لخدمة تحقيقات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) على أفضل وجه للمضي قدماً؛ و

(d) تدوين نهج التحقيق في سوء السلوك الجنسي. واستمر ازا للعمل الذي تم إنجازه في عام 2023، سيقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بتوضيح وتدوين الممارسات والمعايير التي تركز على الناجين من أجل الحماية أثناء التحقيقات. على وجه التحديد، بحلول 31 ديسمبر 2024، سيقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بصياغة أحكام في دليل عمل الحالة الخاص بمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، والذي سيتضمن الحاجة إلى تقديم وتتبع مساعدة الضحايا، والتنسيق، حسب الضرورة، مع شبكات سياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي داخل الدولة وتسجيل ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي في متبوع التقارير الإلكترونية (iReport Tracker). سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أيضاً عمله اعتباراً من عام 2023 في صياغة إستراتيجيات التحقيق وما يرتبط بها من إجراءات التشغيل القياسية للتحقيق والتسجيل والاعتبارات الخاصة ومتطلبات الإبلاغ فيما يتعلق بحالات سوء السلوك الجنسي.

92. في عام 2024، سيبدأ فرع التحقيق أيضاً في وضع إطار للتحقيق في تحويل إمدادات البرامج، أو سلع الصحة الجنسية والإنجابية - وهو مجال يمكن أن يشكل تحديات كبيرة في التحقيق، لا سيما من حيث تتبوع وتعقب الدفعات في نقاط تقديم الخدمات والمواقع وعدد المستخدمين النهائيين المحتملين، ووجود منصات خاصة لإعادة بيعها وتحديد نقاط التحويل، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في نقلها وتحديد المسؤوليات القضائية. سيقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بتحديد وتعريف مجموعات المهارات الإضافية اللازمة لإجراء تحقيق أفضل في تحويل المنتج ونوع الشراكات التي يجب أن تكون موجودة لمعالجة المشكلة بشكل أكثر فعالية. وأيضاً، نظراً للتحديات المتعلقة بالولاية القضائية التي غالباً ما تنشأ عندما يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء المنفذين لتسليم سلع الصحة الإنجابية الجنسية أو المشاركة في طرائق مشتريات الأطراف الخارجية فمن الضروري أن يحدد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) ما سيحقق فيه وما لن يحقق فيه عند تلقي تقارير عن تحويل السلع.

XIII. سبل المضي قدماً

93. بالنظر إلى السوق التنافسية الحالية للمواهب، فإن تأمين أفضل المرشحين واستبقائهم للوظائف قيد التوظيف، ولا سيما للوظائف في مجال التحقيقات، لا يزال يشكل تحدياً. ولمنع تزايد عدد حالات التحقيق وتقدمها بشكل أكبر، سيسعى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024، إلى الانتهاء من عمليات التوظيف المتميزة وتطوير قدراته الاستشارية والدعمية. وسيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أيضاً الاستعانة بشركة تحقيقات متخصصة لزيادة قدرتها.

94. من المرجح أن تؤدي زيادة قدرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) على التحقيق (أي من خلال تعيين الموظفين والاستشاريين والمساعدة الخارجية) إلى زيادة في عدد منتجات العمل التي تتطلب المراجعة على مستوى إدارة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). وستتم معالجة هذه المشكلة من خلال توفير موارد إضافية، وتفويض السلطة، وخدمات ضمان الجودة، واستحداث وظائف أخرى باستخدام الميزانيات المرحلة من عام 2023، على أساس محايد من حيث التكلفة.

95. سيعمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) على تحسين تبسيط الحالات الواردة واستراتيجيتها لتحديد وإغلاق المسائل القديمة والحالات الجديدة التي تنطوي على سوء سلوك أقل خطورة والتي ليس من مصلحة المنظمة التحقيق فيها، مع التركيز على الحالات ذات الأولوية القصوى في عام 2024.
96. مع رؤية الأعمال التحضيرية للخطة الإستراتيجية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الأفق، سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) استعراض احتياجاته من الموارد للنظر فيها في ميزانية السنوات الأربع المقبلة.
97. سيستهدف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) إلى استكمال عمليات التوظيف المستمرة في إطار المراجعة الداخلية، وتجديد قائمة مستشاري المراجعة في عام 2024، ومواصلة تبسيط عمليات إعداد التقارير الخاصة بها لضمان تقديم تقارير المراجعة في الوقت المناسب وغيرها من الإنجازات.
98. سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تحسين علاقات عمله مع كيانات الإشراف الأخرى (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيويورك، ووحدة التفتيش المشتركة، وغيرها)، والمجموعات المهنية لمراجعة الحسابات والتحقق داخل منظومة الأمم المتحدة والشبكة الأوسع من المهنيين (مجموعة المراجعة الداخلية والتحقق، ومعهد مراجعي الحسابات الداخلية وغيرهم). إحدى المبادرات التي يهدف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) إلى تنفيذها في عام 2024 هي تطوير منهج تدريبي مشترك من أجل إنشاء أكاديمية ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، على النحو المتفق عليه في اجتماع رؤساء المراجعة الداخلية الذي عقد في عام 2023 في نيويورك.
99. في ضوء الاعتماد الوشيك لمعايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة في يناير 2025، سيبدأ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في مراجعة ميثاقه الحالي في عام 2024 لمواءمته مع المعايير الجديدة، وبالمثل، استكمال مراجعة كل من دليل المراجعة الداخلية ودليل عمل القضايا التحقيقية.
100. يود مكتب خدمات التدقيق والتحقق أن يشكر المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة العليا والموظفين الذين ساعدوه وتعاونوا معه طوال عام 2023. كما يقدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أيضاً بالشكر إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف على دعمها المستمر، مما مكن المكتب من الوفاء بمهامه واختصاصاته بنجاح في عام 2023.
101. من خلال استجابتها لتقارير ومشورة مكتب خدمات التدقيق والتحقق، استمرت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في إظهار التزامها في 2023، بالفعالية المتزايدة للحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.